



# النظام الأساسي المعدّل والمعاد صياغته لشركة بنك دخان (شركة مساهمة عامة قطرية)



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق



وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

Dukhan Bank (Q.P.S.C.)

(Qatari public shareholding company) (the "Company")

Amendment and restatement of

articles of association

authenticated under authentication number 84067/2023

dated 16 January 2023

Pursuant to the provisions of the Commercial Companies Law  
number 11 of 2015

(as amended)

Preamble

Whereas, the Company was established in the name of "Barwa Bank" in 2008 as an Article 68 Qatari private shareholding company in accordance with the previous Commercial Companies Law number 5 of 2002 and pursuant to ministerial resolution number 33 of 2008,

Whereas, in 2019, the memorandum and articles of association of the Company were amended as a result of the Company's merger with the International Bank of Qatar pursuant to the Extraordinary General Assembly Resolution dated 19 December 2018 and the final approval of the Qatar Central Bank number

بنك دخان (ش.م.ع.ق.)

(شركة مساهمة عامة قطرية)

(فيما يلي "الشركة")

النظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته

للنظام الموثق برقم

(2023/84067)

بتاريخ 16 يناير 2023

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م

بإصدار قانون الشركات التجارية

(وتعديلاته)

تمهيد

وحيث أنه قد تأسست الشركة باسم "بنك بروة" في عام 2008 كشركة مساهمة قطرية خاصة وفقاً للمادة 68 من قانون الشركات السابق رقم 5 لعام 2002 وبموجب قرار وزاري رقم 33 لعام 2008،

وحيث أنه في عام 2019، قد تم تعديل للنظام الأساسي للشركة ("النظام الأساسي") ليعكس عملية اندماج الشركة مع بنك قطر للدولي بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 19 ديسمبر

الموثق

~~\_\_\_\_\_~~

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



نموذج ث /  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

10 of 2019, published in the Official Gazette, publication number 13, dated 20 June 2019,

Whereas, in 2020 following the aforementioned merger, the memorandum and articles of association of the Company were amended as a result of a change in the trade name of the Company to "Dukhan Bank (a Qatari private shareholding company)" by a resolution of the Extraordinary General Assembly issued on 13 March 2019,



Whereas, pursuant to the Extraordinary General Assembly Resolution dated 15 January 2023 the legal form of the Company was converted to that of a Qatari public shareholding company, and the value of the Company assets and liabilities were approved in accordance with the reports prepared by KPMG and Moore dated December 2022 in accordance with the terms and procedures applied by the QFMA, and the assembly approved the direct listing of the Company in the primary market.

Accordingly, this memorandum of association is hereby amended due to a conversion of the Company's status to that of a Qatari public shareholding company, the listing of the Company's shares on the Qatar Stock Exchange and in compliance with the Qatar Financial Markets Authority's board decision number 5 of 2016 issuing the Governance Code for Companies and Legal Entities listed on the Main Market, in addition to the other changes approved by the shareholders of

2018 وموافقة مصرف قطر المركزي النهائية رقم 10 لعام 2019 المنشورة بالجريدة الرسمية عدد رقم 13 بتاريخ 20 يونيو 2019،  
وحيث أنه في عام 2020 لاحقاً لعملية الاندماج المتكورة أعلاه، قد تم تعديل النظام الأساسي وتعديل الاسم التجاري للشركة ليصبح اسم الشركة بنك دخان (شركة مساهمة قطرية خاصة) بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية الصادر بتاريخ 13 مارس 2019،

وحيث أنه بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية الصادر بتاريخ 15 يناير 2023، قد تم الموافقة على تحول الشكل القانوني للشركة ليصبح شركة مساهمة عامة قطرية، والموافقة على صافي أصول وخصوم الشركة وفقاً لتقرير التقييم المعد من مكتب كي بي أم جي (KPMG) وشركة مور (Moore) بتاريخ ديسمبر 2022 وفقاً لضوابط وإجراءات التقييم المعتمدة لدى هيئة قطر للأسواق المالية، والموافقة على الإدراج المباشر للشركة في السوق للرئيسية.

بناء عليه، فقد تم تعديل وإعادة صياغة هذا النظام الأساسي لتوثيق الأوضاع تبعاً لتحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة قطرية وإدراجها في بورصة قطر. وبالتزاماً بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر

| الموثق  | الشاهدان | الأطراف |
|---|----------|---------|
|  |          |         |
| ختم التوثيق   |          |         |
|  | -1       | -1      |
|   |          | -2      |
|   |          | -3      |
|   | -2       | -4      |
|   |          | -5      |
|   |          | -6      |



نموذج ت/ 1/  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

the Company, in accordance with the Commercial Companies Law number 11 of 2015 as amended by law number 8 of 2021.

للأسواق المالية رقم 5 لعام 2016 بالإضافة إلى تعديلات أخرى تمت الموافقة عليها من قبل مساهمي الشركة، وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم 11 لعام 2015 المعدل بموجب القانون رقم 8 لعام 2021.

CHAPTER ONE  
Incorporation of the Company

Article (1)  
Definitions

The following expressions, wherever they appear in these Articles of Association and in the Memorandum of Association, shall have the meanings indicated below unless the context requires otherwise:

"Authority" means the Qatar Financial Markets Authority.

"Board" means the board of directors of the Company.

"Companies Law" means the Commercial Companies Law number 11 of 2015, as amended from time to time.

"Company" means Dukhan Bank (Q.P.S.C.) (Qatari public shareholding company).

الفصل الأول

تأسيس الشركة

المادة (1)

التعريفات

يكون للعبارات التالية أيما وردت في عقد التأسيس وفي هذا النظام الأساسي، المعاني المبينة أدناه ما لم يقتضي سياق النص غير ذلك:

"الهيئة": يقصد بها هيئة قطر للأسواق المالية.

"المجلس": يقصد به مجلس إدارة الشركة.

"قانون الشركات": يقصد به قانون الشركات التجارية رقم 11 لعام 2015 وأية تعديلات تطرأ عليه من الحين للآخر.

"الشركة": يقصد بها بنك دخان (ش.م.ع.ق.) (شركة مساهمة عامة قطرية).

الموثق

~~\_\_\_\_\_~~

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

~~\_\_\_\_\_~~

-1

-2

-3

-4


-5

-6



|   |   |  |   |
|---|---|--|---|
| <p>نموذج ث/1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.</p> | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>                                     |
| <p>"Department" means the Companies Affairs Department at the Ministry or any other department, public authority or competent authority which succeeds, substitutes or replaces such department.</p> <p>"Extraordinary General Assembly" means an extraordinary General Assembly convened pursuant to these Articles of Association and/or the Companies Law.</p> <p>"Extraordinary General Assembly Resolution" means a resolution passed by the Company's shareholders at any Extraordinary General Assembly.</p> <p>"Financial Market" means the Qatar Stock Exchange or any other stock exchange for financial markets through which the Shares and/or sukuk of the Company are offered for trading.</p> <p>"General Assembly" means a general assembly meeting (including, where the context so requires, an Extraordinary General Assembly) of the Company's shareholders convened pursuant to these Articles of Association and/or the Companies Law.</p> <p>"Founder" means the person or persons who have signed these Articles of Association in their capacity as founders.</p> <p>"Major Shareholder" means any shareholder who owns 5% or more of the Company's capital.</p> <p>"Ministry" means the Ministry of Commerce and Industry.</p> <p>"QCSD" means the Qatar Central Securities Depository.</p> | <p>"الإدارة": يقصد بها إدارة شؤون الشركات بالوزارة أو أي إدارة أخرى أو هيئة عامة أو ملطمة مختصة تحل محل هذه الإدارة أو تتولى مهامها أو تستبدلها.</p> <p>"جمعية عامة غير عادية": يقصد بها الجمعية العامة غير العادية المنعقدة وفقاً لهذا النظام الأساسي و/أو قانون الشركات.</p> <p>قرار الجمعية العامة غير العادية: يقصد به قرار وافق عليه مساهمي الشركة في أي جمعية عامة غير عادية.</p> <p>"السوق المالي": يقصد به بورصة قطر أو أي بورصة أخرى للأوراق المالية يتم طرح أسهم و/أو صكوك الشركة للتداول من خلالها.</p> <p>"الجمعية العامة": يقصد بها اجتماع الجمعية العامة (بما في ذلك، حيثما يقتضي السياق ذلك، للجمعية العامة غير العادية) لمساهمي الشركة المنعقد وفقاً لهذا النظام الأساسي و/أو قانون الشركات.</p> <p>"المؤسس": يقصد به الشخص أو الأشخاص الذين وقعوا على هذا النظام الأساسي بصفتهم مؤسسين.</p> <p>"كبار المساهمين": يقصد بهم كل مساهم يملك نسبة 5% أو أكثر من رأس مال الشركة.</p> <p>"الوزارة": يقصد بها وزارة التجارة والصناعة.</p> <p>"جهة الإيداع": يقصد بها شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.</p> |  |   |
| <p>الموثق</p>    |   |  |   |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>   | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>   |  |



|   |   |   |   |
|---|---|---|---|
| <p>نموذج ث/ 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.<br/>02</p>   | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>   |
| <p>"QFMA Law" means law number 8 of 2012 concerning the Authority.<br/>"Shares" means the shares of the Company.<br/>"State" means the State of Qatar.</p>  | <p>قانون الهيئة: يقصد به القانون رقم 8 لعام 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.<br/>"الأسهم": يقصد بها أسهم الشركة.<br/>"الدولة": يقصد بها دولة قطر.</p>  | <p>قانون الهيئة: يقصد به القانون رقم 8 لعام 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.<br/>"الأسهم": يقصد بها أسهم الشركة.<br/>"الدولة": يقصد بها دولة قطر.</p>  | <p>قانون الهيئة: يقصد به القانون رقم 8 لعام 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.<br/>"الأسهم": يقصد بها أسهم الشركة.<br/>"الدولة": يقصد بها دولة قطر.</p>  |
| <p>Article (2)<br/>Name of the Company<br/>The legal name of the Company is Dukhan Bank, a Qatari public shareholding company, (Q.P.S.C.).</p>  | <p>المادة (2)<br/>اسم الشركة<br/>الاسم القانوني للشركة هو: بنك دخان (ش.م.ع.ق.) (شركة مساهمة عامة قطرية).</p>  | <p>المادة (2)<br/>اسم الشركة<br/>الاسم القانوني للشركة هو: بنك دخان (ش.م.ع.ق.) (شركة مساهمة عامة قطرية).</p>  | <p>المادة (2)<br/>اسم الشركة<br/>الاسم القانوني للشركة هو: بنك دخان (ش.م.ع.ق.) (شركة مساهمة عامة قطرية).</p>  |
| <p>Article (3)<br/>Objects of the Company<br/>The main purpose of the Company is to carry out, whether for its account or for the account of others or in participation with others inside and outside the country, all aspects of banking, financing, investment, real estate and social services activities in accordance with the principles of Islamic Shari'a, and the main activities of the Company include, by way of illustration, the following:<br/>First: Real estate and residential financing:<br/>1. real estate financing made available to Qatari and non-Qatari customers for the purchase of real estate and residential units of all kinds in the State in accordance with applicable laws, as well as financing the acquisition,</p> | <p>المادة (3)<br/>أغراض الشركة<br/>يكون الغرض الرئيسي للشركة هو القيام سواء لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه في الداخل والخارج، بجميع أوجه النشاط المصرفي والتمويلي والاستثماري والعقاري والخدمات الاجتماعية وتلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم النشاطات التي تمارسها الشركة على سبيل المثال لا الحصر التالي:<br/>أولاً: التمويل العقاري والإسكاني:<br/>1. التمويل العقاري للأفراد من القطريين وغير القطريين بغرض شراء العقارات والوحدات السكنية على اختلاف أنواعها في دولة</p> | <p>المادة (3)<br/>أغراض الشركة<br/>يكون الغرض الرئيسي للشركة هو القيام سواء لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه في الداخل والخارج، بجميع أوجه النشاط المصرفي والتمويلي والاستثماري والعقاري والخدمات الاجتماعية وتلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم النشاطات التي تمارسها الشركة على سبيل المثال لا الحصر التالي:<br/>أولاً: التمويل العقاري والإسكاني:<br/>1. التمويل العقاري للأفراد من القطريين وغير القطريين بغرض شراء العقارات والوحدات السكنية على اختلاف أنواعها في دولة</p> | <p>المادة (3)<br/>أغراض الشركة<br/>يكون الغرض الرئيسي للشركة هو القيام سواء لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه في الداخل والخارج، بجميع أوجه النشاط المصرفي والتمويلي والاستثماري والعقاري والخدمات الاجتماعية وتلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم النشاطات التي تمارسها الشركة على سبيل المثال لا الحصر التالي:<br/>أولاً: التمويل العقاري والإسكاني:<br/>1. التمويل العقاري للأفراد من القطريين وغير القطريين بغرض شراء العقارات والوحدات السكنية على اختلاف أنواعها في دولة</p> |
| <p>الموثق</p>   | <p>الشاهدان</p>   | <p>الأطراف</p>  | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>  |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>1-<br/>2-</p>  | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>  | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>  |



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق



وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

construction, restoration or expansion of all kinds of real estate properties;

2. financing companies, institutions and organisations for the purchase and development of real estate and land for residential, commercial, industrial, multi-use and any other purposes;
3. where mandated by the State, managing and financing residential care activities that are offered by the State to citizens of Qatar who meet the conditions of residential care, with or without compensation, as determined by the Board;
4. offering new and innovative real estate financing products on the Financial Market, such as the long-term housing finance system (mortgages), financing using the Ijarah structure and any other products that may be developed in the future; and
5. financing large-scale infrastructure projects, building and operating of cities, airports and other projects.

**Second: Banking business:**

1. opening accounts and credits, and carrying out debit and credit transactions;
2. accepting cash deposits in their various forms for preservation, saving, investment, or otherwise;

قطر وفق القوانين المنظمة لذلك، وكذلك تمويل شراء وبناء أو

ترميم أو توسيع العقارات بكافة أنواعها وصورها؛

2. تمويل للشركات والمؤسسات ولهيات لشراء وتطوير العقارات والأراضي بمختلف أغراضها السكنية والتجارية والصناعية ومتعددة الاستخدام وغيرها؛
3. القيام بما تعهد به إليها الدولة من إدارة نشاط الرعاية السكنية وتمويلها والذي تقدمه دولة قطر للمواطنين القطريين ممن تتطابق عليهم شروط الرعاية السكنية، وذلك بمقابل أو بدون مقابل حسب ما يقرره مجلس الإدارة؛
4. تقديم أدوات تمويل عقارية جديدة ومبتكرة في السوق المالي مثل نظام التمويل طويل الأمد للإسكان (الرهن العقاري) والتمويل بالإجارة وغير ذلك مما يتم تطويره في المستقبل؛ و
5. تمويل أنشطة البنية التحتية وبناء وتشغيل المدن والمطارات والمنشآت المختلفة.

**ثانياً: الأعمال المصرفية:**

1. فتح الحسابات والاعتمادات، والقيام بأعمال الخصم، والتسليف؛
2. قبول الودائع النقدية بأشكالها المختلفة للحفظ أو للإيداع أو للاستثمار أو لغير ذلك؛

الموثق

~~\_\_\_\_\_~~

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2



-3

-4

-5

-6



|  |  |   |   |
|--|--|---|---|
| <p>نموذج ١/<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p>  | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p> |
| <p>3. dealing in shares, sukuk, bills of exchange, remittances, bills of lading and other negotiable or other commercial papers;</p> <p>4. dealing in foreign currency by buying and selling, and financing foreign trade;</p> <p>5. receiving subscriptions for the establishment of joint stock companies, and the purchase and sale of shares for the account of the Company or for third parties;</p> <p>6. issuance of bank guarantees and letters of guarantee;</p> <p>7. keeping all kinds of money, precious metals, sukuk, parcels and renting private safes.</p> <p>8. buying and selling gold bullion and precious metals;</p> <p>9. issuing and participating in the issuance of bank cards of all kinds, including debit and credit cards, as well as travellers' cheques or any other financial services;</p> <p>10. management of properties eligible to be managed by banks, as well as managing real estate on an Ijara basis and other means; and</p> <p>11. undertaking special studies for the account of its customers and providing information and advice in the fields of finance, investment and advisory services.</p> |  | <p>3. التعامل في الأسهم والصكوك والكمبيالات والحوالات ومندقات الشحن وغيرها من الأوراق القابلة للتداول أو الأوراق التجارية الأخرى؛</p> <p>4. التعامل في العملات الأجنبية من خلال بيع وشراء وتمويل التجارة الخارجية؛</p> <p>5. تلقي الاكتتابات الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة، وشراء وبيع الأسهم لحساب الشركة أو لحساب الغير؛</p> <p>6. إصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان؛</p> <p>7. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن النفيسة، والصكوك والطرود وتأجير الخزائن الخاصة؛</p> <p>8. شراء وبيع السبائك الذهبية والمعادن النفيسة؛</p> <p>9. إصدار والإشتراك في إصدار للبطاقات المصرفية بجميع أنواعها بما فيها بطاقات الخصم والائتمان وكذلك الشيكات السياحية أو أي خدمات مالية أخرى؛</p> <p>10. إدارة الممتلكات القابلة للإدارة المصرفية، وكذلك العقارات على أسس الوكالة بالأجر وغير ذلك؛ و</p> <p>11. القيام بالدراسات الخاصة لحساب عملائها وتقديم المعلومات والاستشارات في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات الاستشارية.</p> |   |
| <p>الموثق</p>   |  |   |   |
| <p>ختم التوثيق</p>    | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>                                      | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>  |   |



نموذج ث/ 1  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

Third: Financing and investment business:

1. full or partial investment financing of real estate transactions, including the purchase of real estate, lands or buildings of all types and uses, as well as financing construction and contracting works and related engineering works, electrical and mechanical works, and related matters;
2. investment financing for the purposes of privatisation of various companies, or partnership or purchase of various companies for the purpose of selling them or benefiting from their revenues through the Company;
3. financing for all terms without taking guarantees according to the Company's policies or by guaranteeing real estate that is under development or that is undeveloped, commercial papers or other guarantees acceptable to the Company;
4. investing the funds whose owners wish to invest jointly with the Company's investments, in accordance with the applicable competition and agency rules or by way of agreement;
5. owning, establishing or participating in investment projects of all kinds in different economic sectors, whether existing or under establishment;
6. establishing commercial companies and dealing in the sale and purchase of their shares;

ثالثاً: الأعمال التمويلية والاستثمارية:

1. التمويل الاستثماري الكامل أو الجزئي للمعاملات العقارية، بما في ذلك شراء العقارات والأراضي والمباني بجميع أنواعها واستخداماتها، وكذلك تمويل أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية المرتبطة بها والأعمال الكهربائية والميكانيكية وما يتصل بها؛
2. التمويل الاستثماري لخصخصة الشركات المختلفة أو المساهمة فيها أو شراؤها لغرض بيعها أو الاستفادة من إيراداتها من خلال الشركة؛
3. التمويل لجميع الآجال بدون ضمان حسب أنظمة الشركة أو بضمان عقارات مدرة أو تحت التطوير أو غير مطورة أو أوراق تجارية أو غيرها من الضمانات المقبولة للشركة؛
4. توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع استثمارات الشركة وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة والوكالة في الاستثمار أو حسب الاتفاق؛
5. تملك أو تأسيس أو المشاركة في المشاريع الاستثمارية على اختلاف أنواعها في القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت قائمة أو تحت التأسيس؛
6. تأسيس الشركات التجارية والتعامل في بيع وشراء أسهمها؛

الموثق

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

7. establishing banks, investment companies, financing companies, and exchange houses of all kinds;
  8. carrying out all agricultural, industrial and real estate investment activities;
  9. buying lands to construct buildings on them for the purpose of selling, renting or investing them in accordance with applicable laws;
  10. carrying out import and export operations of various commodities;
  11. purchasing goods and other movable property with the intention of selling, leasing or operating them;
  12. carrying out all financing activities related to marine, air and land transport;
  13. storage of commodities and crops in general;
  14. establishing and managing various investment funds, financial and real estate portfolios for individuals and institutions, and performing the function of investment trustee;
  15. owning trademarks, patents, and other rights, certificates and privileges that the Company deems necessary or appropriate for the nature of its work, and disposing of them by any legal means;
7. إنشاء المصارف، وشركات الاستثمار، وشركات التمويل، وشركات الصرافة على اختلاف أنواعها؛
  8. القيام بجميع أعمال الاستثمار الزراعي والصناعي والعقاري؛
  9. شراء الأراضي لتشييد المباني عليها بغرض بيعها أو تأجيرها أو استثمارها وفقاً للقوانين النافذة بشأنها؛
  10. القيام بجميع عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالسلع المختلفة؛
  11. شراء السلع وغيرها من الممتلكات المنقولة بقصد بيعها أو بقصد تأجيرها أو تشغيلها؛
  12. القيام بكافة أصناف التمويل المتعلقة بالملاحة البحرية والجوية والنقل البري؛
  13. تخزين السلع والمحاصيل بوجه عام؛
  14. إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية المختلفة والمحافظة المالية والعقارية للأفراد والمؤسسات وللقيام بوظيفة أمين الاستثمار؛
  15. تملك العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وغيرها من الحقوق والشهادات والامتيازات التي تراها الشركة لازمة أو ملائمة لطبيعة عملها، والنصرف فيها بكل أنواع التصرفات القانونية؛

الموثق

ختم التوثيق



الشاهدان

الأطراف

-1

-2

-1

-2


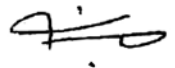

-3

-4

-5

-6



|  |   |   |
|--|---|---|
| <p>نموذج ث/ 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>دولة قطر<br/>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.<br/>02<br/>إدارة التوثيق</p>  |
| <p>16. establishing cooperative systems in accordance with Islamic Shari'a principles to secure the movable and immovable values that it owns or deals in, and establishing insurance organisations to achieve these purposes; and</p> <p>17. marketing and distributing insurance products of various kinds which are related to its objects, to its customers and non-customers, provided that they do not conflict with Islamic Shari'a principles.</p> | <p>16. وضع أنظمة تعاونية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتأمين الأموال وللقيم للمتقولة والثابتة التي تملكها أو تتعامل فيها، وإنشاء هيئات تأمين لتحقيق هذه الأغراض؛ و</p> <p>17. تسويق وتوزيع المنتجات التأمينية بمختلف أنواعها، على عملاء الشركة وغير عملاء الشركة، المتعلقة بأغراضها، بشرط ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.</p> | <p>16. وضع أنظمة تعاونية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتأمين الأموال وللقيم للمتقولة والثابتة التي تملكها أو تتعامل فيها، وإنشاء هيئات تأمين لتحقيق هذه الأغراض؛ و</p> <p>17. تسويق وتوزيع المنتجات التأمينية بمختلف أنواعها، على عملاء الشركة وغير عملاء الشركة، المتعلقة بأغراضها، بشرط ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.</p> |
| <p>Fourth: Social services:</p>  | <p>رابعاً: الخدمات الاجتماعية:</p>  | <p>1. تقديم تمويل لاستعماله في مختلف المجالات؛</p>  |
| <p>1. offering financing for use in various fields;</p> <p>2. establishing and managing specific funds for various social purposes in accordance with applicable laws in the State; and</p> <p>3. cooperating with the competent authorities by assuming the role of the legal guardian in the management of assets and inheritances and the implementation of wills in accordance with Islamic Shari'a principles and applicable laws.</p>                | <p>2. إنشاء وإدارة للصناديق المتخصصة لمختلف الأغراض الاجتماعية وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة؛ و</p> <p>3. التعاون مع الجهات المختصة في القيام بدور الوصي المختار في إدارة الأملاك والتركات وتنفيذ الوصايا وفقاً لأحكام للشريعة الإسلامية والقوانين النافذة.</p>  | <p>2. إنشاء وإدارة للصناديق المتخصصة لمختلف الأغراض الاجتماعية وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة؛ و</p> <p>3. التعاون مع الجهات المختصة في القيام بدور الوصي المختار في إدارة الأملاك والتركات وتنفيذ الوصايا وفقاً لأحكام للشريعة الإسلامية والقوانين النافذة.</p>  |
| <p>Fifth: In general, the Company may carry out all the above-mentioned objects inside the State and abroad, and it may also practise any business that falls within the business of banks according to applicable laws as long as it complies with Islamic Shari'a principles. In order to achieve its objectives, it has the right to own and dispose of real estate and movables.</p>   | <p>خامساً : وبصفة عامة للشركة أن تزاول جميع الأعمال السابقة في داخل الدولة والخارج كما لها أن تزاول أية أعمال تدخل ضمن أعمال البنوك حسب القوانين النافذة ما دامت ملتزمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كما لها في سبيل تحقيق أغراضها حق تملك العقارات والمنقولات والتصرف فيها.</p>   | <p>خامساً : وبصفة عامة للشركة أن تزاول جميع الأعمال السابقة في داخل الدولة والخارج كما لها أن تزاول أية أعمال تدخل ضمن أعمال البنوك حسب القوانين النافذة ما دامت ملتزمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كما لها في سبيل تحقيق أغراضها حق تملك العقارات والمنقولات والتصرف فيها.</p>   |
| <p>الموتق</p>   | <p>الشاهدان</p>   | <p>الأضراف</p> <p>1- </p> <p>2-</p> <p>3-</p> <p>4-</p> <p>5-</p> <p>6-</p>  |
| <p>ختم التوثيق</p>    | <p>1-</p> <p>2-</p>   | <p>1-</p> <p>2-</p> <p>3-</p> <p>4-</p> <p>5-</p> <p>6-</p>   |



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق



وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

Sixth: The Company may establish or contribute to the establishment of Institutions, bodies and companies that engage in similar business activities or that may assist the Company in achieving its objectives in the State of Qatar or abroad. The Company may participate with the abovementioned entities in any way, or merge with them, acquire them or become affiliated with them. In general, the Company may carry out any act to achieve its objectives in accordance with Islamic Shari'a principles.

سالمناً: يجوز للشركة أن تؤسس أو تساهم في تأسيس المؤسسات والهيئات والشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة قطر أو خارجها، كما يجوز لها أن تشارك بأي وجه من الوجوه مع الجهات المذكورة أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها وبصفة عامة يكون للشركة الحق في القيام بجميع الأفعال والأعمال والتصرفات لتحقيق أغراضها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

Article (4)  
Head Office

The Company's head office and legal domicile shall be in the city of Doha, State of Qatar. The Board may establish branches, representative offices or agencies, both in the State or elsewhere.

المادة (4)  
مركز الشركة

يكون مركز الشركة وموطنها للقانوني في مدينة الدوحة بدولة قطر. ويجوز للمجلس أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب تمثيل أو وكلاء في دولة قطر أو في الخارج.

Article (5)  
Term of the Company

The term of the Company is ninety-nine (99) years commencing on the date of issuance of the decree of the Minister of Commerce and Industry approving the conversion of the Company into a Qatari public shareholding company.

المادة (5)  
مدة الشركة

تكون مدة الشركة تسعة وتسعين (99) عاماً، تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بالموافقة على تحول الشركة إلى شركة مساهمة عامة قطرية.

الموثق

ختم التوثيق

الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



نموذج ث/ 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - دولة قطر  
State of Qatar



دولة قطر  
وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر - دولة قطر  
State of Qatar  
وزارة العدل  
إدارة شؤون الشركات  
Companies Affairs Dept.  
إدارة التوثيق  
02

المادة (6)

Capital of the Company and Major Shareholders

The issued and paid up capital of the Company is QAR5,234,100,000 (five billion two hundred and thirty four million and one hundred thousand Qatari Riyals) divided into 5,234,100,000 (five billion two hundred and thirty four million and one hundred thousand) cash shares, the nominal value of each Share is QAR1. The capital of the Company may be divided, increased or decreased pursuant to an Extraordinary General Assembly Resolution passed according to these Articles of Association.

The Founders of the Company are the following:

المادة (6)

رأس مال الشركة وكبار المساهمين

حدد رأس مال الشركة المدفوع بالكامل بمبلغ 5,234,100,000 / (خمسة مليار ومائتان وأربعة وثلاثين مليون ومائة ألف ريال قطري) موزع على 5,234,100,000 / (خمسة مليار ومائتان وأربعة وثلاثين مليون ومائة ألف) سهماً جميعها أسهم نقدية، القيمة الاسمية للسهم الواحد (1) ريال قطري. ويجوز تقسيم وزيادة وتخفيض رأس مال الشركة بموجب قرار تعتمده الجمعية العامة غير العادية وفقاً لهذا النظام الأساسي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسين هم كالتالي:

| التسمية<br>Percentage | القيمة الاسمية<br>(بالريال القطري)<br>Nominal value in<br>QAR | عدد الأسهم<br>Number of<br>shares | الجنسية<br>Nationality | الاسم<br>Name  |
|-----------------------|---|-----------------------------------|------------------------|--|
| 24.48%                | 1   | 1,281,164,240                     | قطرية<br>Qatari        | الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات)<br>General Retirement and Social Insurance Authority<br>(Pension Fund)                  |
| 11.67%                | 1   | 610,927,280                       | قطرية<br>Qatari        | الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات العسكري)<br>General Retirement and Social Insurance Authority<br>(Military Pension Fund) |
| 6.96%                 | 1   | 364,041,310                       | قطرية<br>Qatari        | شركة قطر القابضة ذ.م.م.<br>Qatar Holding Company LLC   |
| 10.080%               | 1   | 527,597,280                       | قطرية<br>Qatari        | شركة السناد التجارية ذ.م.م. والشركات ذات العلاقة بها<br>Al Sanad Trading Company LLC and its related companies                                       |

الموثق

~~\_\_\_\_\_~~

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

~~\_\_\_\_\_~~

-1

-2

-3

-4

-5

-6



نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر - State of Qatar  
إدارة للشؤون الشركات  
Companies Affairs Dept.  
إدارة التوثيق

|         |   |               |                 |  |
|---------|---|---------------|-----------------|--|
| 13.47%  | 1 | 705,114,860   | قطرية<br>Qatari | شركة بروق للتجارية ذ.م.م. والشركات ذات العلاقة بها<br>Broog Trading Company LLC and its related companies      |
| 66.66%  |   | 3,488,844,970 |                 | إجمالي عدد الأسهم المملوكة من المؤسسين:<br>Total number of Shares held by the Founders:                        |
| 33.344% | 1 | 1,745,255,030 |                 | مساهمين آخرين:<br>Other shareholders:  |
| 100%    |   | 5,234,100,000 |                 | إجمالي عدد الأسهم المصدرة بقيمة إسمية 1 ريال قطري:<br>Total number of Shares issued with a par value of QAR 1: |

The shares value that constitutes 100% of the share capital was fully paid.

The Extraordinary General Assembly held on 15 January 2023 approved the reports issued by the financial evaluators KPMG and Moore dated December 2022 in relation to the net value of the assets and liabilities of the Company as at 30 September 2022; and the approximate value of such assets and liabilities that was determined between QAR 24,682.9m - QAR 26,926.4m by KPMG and QAR 23,967.2m - QAR 26,490.0m by Moore. However the Extraordinary General Assembly decided to keep the current share capital amounting to QAR 5,234,100,000 (five billion two hundred and thirty four million and one hundred thousand Qatari Riyals).

The Extraordinary General Assembly also approved the direct listing of the Company in accordance with the rules and decisions issued by the QFMA.

The Company shall ensure that it will comply as soon as practicable with all timelines set out in the Decision No. 1 of 2016 of the Board of Directors of the Qatar Central Bank

وقد تم دفع كامل قيمة الأسهم المشار إليها أعلاه والتي تشكل 100% من رأس المال.

وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 15 يناير 2023 على التقرير الصادر من المقيم المالي مكتب كي بي أم جي (KPMG) ومور (Moore) بتاريخ ديسمبر 2022 فيما يتعلق ببيان أصول وخصوم الشركة والقيمة التقريبية لتلك الأصول والخصوم لغاية تاريخ 30 سبتمبر 2022 والتي قدرتها شركة كي بي أم جي (KPMG) بين مبلغ 24,682/9 مليون ريال قطري ومبلغ 26,926/4 مليون ريال قطري وقد قدرتها شركة مور (Moore) بين مبلغ 23,967/2 مليون ريال قطري ومبلغ 26,490/0 مليون ريال قطري، ولكن الجمعية العامة غير العادية قررت الإبقاء على رأس مال الشركة الحالي والبالغ 5,234,100,000 ريال قطري (خمسة مليار ومائتان وأربعة وثلاثون مليون ومائة ألف ريال قطري).

كما وافقت الجمعية العامة غير العادية على إدراج الشركة إدراجاً مباشراً وفقاً للقواعد والقرارات الصادرة من الهيئة.

للموثق

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر - State of Qatar  
إدارة شؤون الشركات  
Companies' Affairs Dept.  
02



وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar

نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

determining the percentages and conditions of ownership of shares in financial institutions listed on the Stock Exchange and subject to the control and supervision of the Qatar Central Bank and any other related instructions.

على أن تتزم الشركة بتنفيذ قرار مجلس إدارة مصرف قطر المركزي رقم (1) لسنة 2016م بتحديد نسب وشروط التملك في أسهم المؤسسات المالية المدرجة بالبورصة والخاضعة لرقابة وإشراف مصرف قطر المركزي والتعليمات المصاحبة لها خلال المدد الزمنية المحددة.

CHAPTER TWO  
Shares

Article (7)

The Shares are indivisible against the Company. However, where any Share is held by a number of persons, they shall elect one of them to represent them in exercising the rights attached to such Share. All such persons shall be jointly liable for the obligations arising out of the ownership of the Shares.

Shares must not be issued below the nominal value, but can be issued in an amount above the nominal value, subject to the approval of the Extraordinary General Assembly. In such instance, the difference in the Share value shall be added to the legal reserve of the Company.

All Shares shall be nominal and fully paid. A shareholder's liability is limited to the value of the Shares owned by the shareholder and the obligations of the shareholder towards the Company may not be increased. Any legal or natural person may not own at any time more than 5% directly or indirectly, with the

الفصل الثاني



الأسهم

المادة (7)

يكون سهم الشركة غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة، فإذا تملك السهم أشخاص متعددون، وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المتصلة بالسهم. ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.

ولا يجوز أن تصدر الأسهم بأقل من القيمة الاسمية، وإنما يجوز أن تصدر بأعلى من هذه القيمة، إذا تمت الموافقة على ذلك بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة غير العادية. في مثل هذه الحالة، يضاف الفرق في قيمة السهم إلى الاحتياطي القانوني للشركة.

تكون الأسهم إسمية ومدفوعة بالكامل. يكون المساهم ملتزماً بحدود قيمة الأسهم التي يملكها ولا يمكن زيادة التزاماته على ذلك، ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمتلك في أي وقت نسبة أكثر

|  |                                     |  |
|--|-------------------------------------|--|
| <p>الموثق</p>       |                                     |  |
| <p>ختم التوثيق</p>  | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p> | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p> |



وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر State of Qatar



نموذج ت/ 1/

محضر توثيق رقم (.....)

إدارة التوثيق

exception of (a) Qatar Investment Authority, Qatar Holding Company LLC, or any of their subsidiaries; (b) General Retirement and Social Insurance Authority (Pension Fund and Military Pension Fund); (c) Al Sanad Trading Company LLC; and (d) Broog Trading Company LLC.

من 5% بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء (أ) جهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة ذ.م.م.، أو أي من شركتهما التابعة و(ب) الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات و صندوق المعاشات العسكري)، و(ج) شركة السند التجارية ذ.م.م.، و(د) شركة البروق التجارية ذ.م.م.

Article (8)  
Shareholders Register

المادة (8)

سجل المساهمين

The Company shall maintain a register of its shareholders (the "Register"), in which the names, nationalities, place of residence, shareholding of the shareholders, and the amount paid up on the Shares shall be recorded. Upon the listing of the Shares on the Financial Market, a copy of the Register shall be delivered to and maintained by the QCSD.

تنظم الشركة وتحفظ بسجل المساهمين الذي يُقَدِّد به أسماء المساهمين و جنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم والقدر المنفوع من قيمة السهم ("السجل")، لدى جهة الإيداع. عند إدراج أسهم الشركة في السوق المالي تودع نسخة من السجل ليتم حفظه وتنظيمه لدى جهة الإيداع.

Every shareholder shall have the right to inspect the Register free of charge subject to the rules set forth by the Authority and the QCSD.

ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً، وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة وجهة الإيداع بهذا الشأن.

Any concerned party may request amendments to entries of the Register, particularly if a person's name is recorded in or deleted from the Register without justification.

ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل، وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر.


A shareholder's heirs or his creditors may not make any attachments on the Company's books, papers or property, nor can they demand its division or sale due to the impossibility of dividing the same. The shareholders may also not interfere by any means whatsoever in the Company's management. Upon

لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه أن يطالبوا بالحجز على نقات الشركة أو سجلاتها أو ممتلكاتها، ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكانية القسمة، ولا أن يتدخلوا بأي طريقة كانت في إدارة


| الموثق | الشاهدان | الأطراف |
|--------|----------|---------|
|        | -1       | -1      |
|        |          | -2      |
|        |          | -3      |
|        | -2       | -4      |
|        |          | -5      |
|        |          | -6      |





|  |  |  |
|--|--|--|
| <p>نموذج ث / 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>   | <p>وزارة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق<br/>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p>  |
| <p>exercising the aforesaid rights, the shareholder shall depend on the Company's records, financial accounts, and the General Assembly's resolutions.</p> <p><b>Article (9)</b></p> <p>Upon listing on the Financial Market, the Company shall follow the procedures and rules set forth in laws, regulations and instructions regulating the listing and trading of shares in the State, particularly those related to the delivery of the Register set forth in Article 8 to the entity specified by such laws, regulations and instructions.</p>   | <p>الشركة، ويجب عليهم في استعمال حقوقهم الإتكال على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة.</p> <p><b>المادة (9)</b></p> <p>عند إتمام إدراج الشركة في السوق المالي، تتبع الشركة الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات إدراج وتداول الأوراق المالية في الدولة، وبخاصة ما يتعلق منها بتسليم المسجل المنصوص عليه في المادة (8) إلى الجهة التي تحددها هذه القوانين والأنظمة والتعليمات.</p>                     | <p>الشركة، ويجب عليهم في استعمال حقوقهم الإتكال على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة.</p> <p><b>المادة (9)</b></p> <p>عند إتمام إدراج الشركة في السوق المالي، تتبع الشركة الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات إدراج وتداول الأوراق المالية في الدولة، وبخاصة ما يتعلق منها بتسليم المسجل المنصوص عليه في المادة (8) إلى الجهة التي تحددها هذه القوانين والأنظمة والتعليمات.</p>                     |
| <p><b>Article (10)</b><br/><b>Transfer of Shares and Foreign Ownership</b></p> <p>The title to the Company's listed Shares shall be transferred in accordance with the procedures prescribed by the Authority and the Financial Market.</p> <p>In all cases, the Company shall refrain from listing the Shares in the following conditions:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>if such transfer is in violation of the provisions of the Companies Law or these Articles of Association;</li> <li>if the Shares are pledged or attached by a court order or deposited by way of security for the membership of the Board;</li> </ol> | <p>انتقال ملكية أسهم الشركة ونسبة تملك الأجانب يكون انتقال ملكية أسهم الشركة المدرجة وفقاً للضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة به تلك الأسهم.</p> <p>وفي جميع الأحوال، يُمنع على الشركة إدراج الأسهم في الحالات التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>إذا كان هذا للتصرف مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو لهذا النظام؛</li> <li>إذا كانت الأسهم مرهونة أو محجوزاً عليها بأمر من المحكمة، أو مودعة كضمان لعضوية مجلس الإدارة؛</li> </ol> | <p>انتقال ملكية أسهم الشركة ونسبة تملك الأجانب يكون انتقال ملكية أسهم الشركة المدرجة وفقاً للضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة به تلك الأسهم.</p> <p>وفي جميع الأحوال، يُمنع على الشركة إدراج الأسهم في الحالات التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>إذا كان هذا للتصرف مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو لهذا النظام؛</li> <li>إذا كانت الأسهم مرهونة أو محجوزاً عليها بأمر من المحكمة، أو مودعة كضمان لعضوية مجلس الإدارة؛</li> </ol> |
| <p>الموثق</p>   | <p>الشاهدان</p>  | <p>الأطراف</p>   |
| <p>ختم التوثيق</p>    | <p>1-<br/>2-</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   |



|   |  |  |
|---|--|--|
| <p>نموذج ث/ 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر State of Qatar</p>   | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies' Affairs Dept.<br/>02</p> <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>   |
| <p>3. if the Shares were lost and no replacement copy thereof has been issued.<br/>Non-Qatari investors may at the appropriate time own up to 100% of the share capital of the Company in accordance with the approval of the Qatar Central Bank and the other competent government authorities.<br/>*Amended by EGM Resolution on 20\03\2024</p>   | <p>3. إذا كانت الأسهم مفقودة ولم يستخرج بدل عن ضائع لها.<br/>كما يجوز للمستثمرين غير القطريين تملك نسبة تصل إلى 100% من رأس مال الشركة وذلك حسب ما يصدر به قرار من مصرف قطر المركزي وللجهات الحكومية صاحبة الاختصاص.<br/>* عدلت بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 20\03\2024م</p> | <p>المادة (11)<br/>رهن الاسهم<br/>يجوز رهن الأسهم، ويكون ذلك بتسليمها إلى الدائن المرتهن وفق الإجراءات المتبعة في جهة الإيداع، ويكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك، كما يجب التأشير بالرهن على سجلات الأسهم لدى جهة الإيداع.</p> |
| <p>Article (11)<br/>Shares Pledge<br/>Shares may be pledged by handing them over to the mortgagee creditor according to the procedures adopted by the QCSD. The mortgagee creditor may receive the dividends and exercise the rights associated with the Shares, unless otherwise agreed in the pledge contract. The pledge shall be recorded in the register maintained by the QCSD.</p> | <p>المادة (12)<br/>لا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لديون مقرتبة في ذمة أحد المساهمين وإنما يجوز الحجز على أسهم المتدين وأرباح هذه الأسهم، ويؤشر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بتقيد الأسهم في سجل المساهمين المتصوص عليه في المادة (159) من قانون الشركات.</p>                   | <p>المادة (12)<br/>لا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لديون مقرتبة في ذمة أحد المساهمين وإنما يجوز الحجز على أسهم المتدين وأرباح هذه الأسهم، ويؤشر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بتقيد الأسهم في سجل المساهمين المتصوص عليه في المادة (159) من قانون الشركات.</p>                       |
| <p>Article (12)<br/>The Company's assets may not be attached for the settlement of debts payable by any of the shareholders. However, the shareholder debtor's Shares and dividends derived from such Shares may be attached. An entry of such attachment shall be recorded on the shareholders' register prescribed by Article 159 of the Companies Law.</p>                             |  |  |
| <p>الموثق</p>   |  |  |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1<br/>-2</p>   | <p>الأطراف</p> <p>-1<br/>-2<br/>-3<br/>-4<br/>-5<br/>-6</p>  |



وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
State of Qatar - قطر

دولة قطر

وزارة العدل

إدارة شؤون الشركات  
Company's Affairs Dept.

02

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
State of Qatar - قطر



نموذج 1/

محضر توثيق رقم (.....)

إدارة التوثيق

Article (13)

The shareholder debtor and the mortgagee creditor shall be subject to all resolutions passed by the General Assembly in the same manner as they are applicable to the shareholder whose shares are attached or to the pledgor.

However, neither the shareholder debtor nor the mortgagee creditor may attend the General Assembly, participate in its deliberations or vote on its resolutions, and neither of them may have any of the rights granted to shareholders in the General Assembly.

Article (14)

In relation to the ability of the Founders or Major Shareholders of the Company to dispose or pledge their shares, the provisions of the Companies Law and the QFMA regulations shall apply.

Article (15)

Subject to the provisions of Article 165 of the Companies Law, Shares may be traded according to the following terms and conditions:

1. each Share entitles its holder to a share equal to the Share of other Shares without discrimination in the ownership of the Company's assets and in the profits divided in the manner set forth in these Articles of Association.
2. the last owner of a Share whose name is recorded in the Register shall have the right to collect the amounts due for such Share, whether being dividends or a share in the Company's assets.

المادة (13)

تسري على الحاجز والدائن المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجور أسهمه أو الرهن.

ومع ذلك لا يجوز للحاجز أو الدائن المرتهن حضور الجمعية العامة أو الاشتراك في مداواتها أو التصديق على قراراتها ، كما لا يكون له أي حق من حقوق المساهمين في الجمعية العامة للشركة.

المادة (14)

فيما يخص قدرة المؤسسين أو كبار المساهمين في الشركة على بيع أو رهن أسهمهم، تطبق في هذا الخصوص أحكام قانون الشركات وأنظمة الهيئة.

المادة (15)

مع مراعاة أحكام المادة 165 من قانون للشركات يكون تداول الأسهم وفقاً للأوضاع والشروط التالية:

1. كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في هذا النظام الأساسي.
2. يكون لآخر مالك للسهم المقيّد اسمه في سجلات الشركة للحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في موجودات الشركة.

الموثق

ختم التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
State of Qatar - قطر

إدارة التوثيق  
Documentation Dept.

1951

الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar

نموذج 1/

محضر توثيق رقم (.....)

3. new Shares shall be issued at nominal value equal to the original share value. However, the Extraordinary General Assembly may resolve to add a premium to the nominal value of each Share and determine the amount of such premium, subject to the approval of the Department. Such premium shall be added to the legal reserve of the Company.

Article (16)

Share buyback

The Company may purchase its shares with the intention of selling them, in accordance with the regulations prescribed by the Authority.

Article (17)

Capital Increase

Subject to the provisions of Articles 190 to 200 of the Companies Law, the Company's share capital may be increased by an Extraordinary General Assembly Resolution upon the approval of the Department. Such resolution shall specify the amount of increase, the issue price of the new Shares, shareholders' pre-emption right to subscribe to such Shares and the assignment of such right to any third party. An assignment of the pre-emption rights shall take place after obtaining the approval of the Department, and in accordance with the rules and decisions issued by the QFMA.

The Extraordinary General Assembly may authorise the Board to set the date for implementing the capital increase resolution,

3. تصدر الأسهم الجديدة بقيمة إسمية معادلة للقيمة الإسمية للأسهم الأصلية، ومع ذلك يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الإسمية للسهم وأن تحدد مقدارها بشرط موافقة الإدارة، وتضاف هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني للشركة.

المادة (16)

شراء الشركة لأسهمها

يجوز للشركة شراء أسهمها بقصد البيع، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.

المادة (17)

زيادة رأس المال

مع مراعاة أحكام المولد من 190 إلى 200 من قانون الشركات، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بعد موافقة الإدارة زيادة رأس مال الشركة، وبيّن القرار مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة وحق المساهمين في أولوية الاكتتاب فيها. ويجوز للمساهم التنازل عن حقه في الأولوية لتغير شرط الحصول على موافقة الإدارة، ووفقاً للضوابط والقرارات الصادرة من الهيئة.

والجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد موعد تنفيذ هذا القرار، بحيث لا يتجاوز سنة من تاريخ صدوره.

الموثق

*(Handwritten signature)*

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



|   |  |   |   |
|---|--|---|---|
| <p>نموذج ت 1/<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر • State of Qatar</p> | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر • State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p>  | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p> |
| <p>which shall be no later than one year from the date of issuance of such resolution.</p>  |  | <p>ويقوم مجلس الإدارة بنشر بيان في صحيفتين محليتين يوميتين واحدة منهم تصدر باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة، يعلن فيه المساهمين بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وإقاله وسعر الأسهم الجديدة، و تصدر الأسهم الجديدة بقيمة إسمية معاملة للقيمة الإسمية للأسهم الأصلية، ومع ذلك يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الإسمية للسهم وأن تحدد مقدارها بشرط موافقة إدارة شؤون الشركات، وتضاف هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني للشركة.</p> |   |
| <p>The Board shall publish a statement in two local daily newspapers, one of them in Arabic, and on the Company's website, to notify the shareholders of their pre-emption right to subscribe, the subscription opening and closing dates and the price of new Shares. The new Shares are issued with a nominal value equal to the nominal value of the original Shares. However, the Extraordinary General Assembly may resolve to add a premium to the nominal value of the Share and determine its amount, subject to the approval of the Department, and such premium shall be added to the legal reserve of the Company.</p> |  | <p>تمري على الاكتتاب في الأسهم الجديدة القواعد الخاصة بالاكتتاب الواردة في هذا النظام، ويحق للجمعية العامة أن تقرر شروطاً وأحكاماً خاصة أخرى للاكتتاب ولزيادة رأس مال الشركة.</p>   |   |
| <p>The rules of subscription contained in these Articles of Association shall apply to the subscription of new Shares, and the General Assembly has the right to determine other special terms and conditions for subscription and increasing the Company's capital.</p>  |  | <p>يكون للمساهمين الحاليين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة بحيث يكون لهم مهلة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من فتح باب الاكتتاب ويجوز التنازل عن حق الأولوية للغير بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة بأغلبية ثلاثة أرباع رأس مال الشركة، على أن يكون هذا التنازل بعد الحصول على موافقة الإدارة.</p>   |   |
| <p>Existing Shareholders shall have priority in subscribing to the new Shares whereby they have a period of no less than fifteen days from the start of subscription. The right of priority may be assigned to others after the approval of the Company's Extraordinary General Assembly by a resolution passed by shareholders holding at least three quarters of the Company's capital, provided that such assignment is after obtaining the approval of the Department.</p>  |  | <p>ولا يجوز زيادة رأس مال الشركة إلا بعد دفع قيمة الأسهم كاملة.</p>   |   |
| <p>الموثق</p>   |  |   |   |
| <p>ختم التوثيق</p>  | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>                                      | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>  |   |



نموذج ث/ 1/  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

The Company's capital shall be increased through one of the following methods:

1. issuing of new Shares;
2. converting the reserve or a part thereof or the profits;
3. converting sukuks into shares; and
4. issuing new Shares against in-kind contributions or valued rights.

**Article (18)**  
**Decrease of the Capital**

Subject to the provisions of Articles 201 to 204 of the Companies Law, the share capital of the Company may not be decreased except by an Extraordinary General Assembly Resolution after considering the report of the auditor and receiving the approval of the Department. Such decrease may be made in any of the following instances:

1. if the capital exceeds the Company's requirements; or
2. if the Company sustains losses.

The capital may be decreased through one of the following methods:

1. reducing the number of Shares by cancelling a number of Shares equivalent to the amount of capital to be reduced;
2. reducing the number of Shares equivalent to the loss sustained by the Company;

وتتم زيادة رأس مال الشركة بإحدى الوسائل التالية:

1. إصدار أسهم جديدة؛
2. رسملة الاحتياطي أو جزء منه أو الأرباح؛
3. تحويل الصكوك إلى أسهم؛ و
4. إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية أو حقوق مقيمة.

**المادة (18)**

**تخفيض رأس المال**

مع مراعاة أحكام المواد من 201 إلى 204 من قانون الشركات، لا يجوز تخفيض رأس مال الشركة إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية بعد سماع تقرير مدقق الحسابات، وبشرط الحصول على موافقة الإدارة، وذلك في إحدى الحالات الآتيتين:

1. زيادة رأس المال على حاجة الشركة؛ أو
2. إذا منيت الشركة بخسائر.

ويتم تخفيض رأس المال بإحدى الوسائل الآتية:

1. تخفيض عدد الأسهم، وذلك بإلغاء عدد منها يعادل للقيمة المراد تخفيضها.
2. تخفيض عدد الأسهم، بما يعادل الضمارة التي أصابت الشركة.

الموثق



ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



|   |   |   |   |
|---|---|---|---|
| <p>نموذج ت/ 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر</p>   | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p>   | <p>نوتة فطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>   |
| <p>3. purchasing a number of Shares equivalent to the amount required to be reduced and cancelling such Shares; or<br/>4. reducing the nominal value of the Share.</p> <p><b>Article (19)</b><br/><b>Sukuk</b></p> <p>Subject to the provisions of Articles 169 to 181 of the Companies Law, the General Assembly may, upon the proposal of the Board, resolve to issue instruments that comply with Islamic Shar'i'a principles for the benefit of the Company or for the benefit of others and arrange any special issuances in this regard. The General Assembly may also determine the value of the sukuk, the conditions for their subscription and issuance and the extent of their convertibility into shares. The General Assembly may also delegate to the Board all of the foregoing powers and to determine the dates and procedures for implementing such resolution. It is also permissible to issue capital instruments eligible for inclusion in the first tier of the capital base in accordance with the conditions and requirements of the Qatar Central Bank. The General Assembly may authorise the Board to determine the amount and conditions of such instruments.</p> | <p>3. شراء عدد من الأسهم يعادل المقدار المطلوب تخفيضه وإلغاؤه.<br/>4. تخفيض القيمة الإسمية للسهم.</p> <p><b>المادة (19)</b><br/><b>الصكوك</b></p> <p>مع مراعاة أحكام المواد من (169) الى (181) من قانون الشركات ، يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح المجلس أن تقرر إصدار صكوك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية لصالح الشركة أو لمصلحة الغير وترتيب أي إصدارات خاصة بهذا الشأن، كما للجمعية العامة أن توضح في قرارها قيمة الصكوك المصدرة وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم وللجمعية أن تضع شروطاً وأحكاماً خاصة بإصدار الصكوك والاكتماب بها. كما لها أن تفوض للمجلس في كل ما تقدم وفي تحديد مواعيد وإجراءات تنفيذ هذا القرار. كما يجوز إصدار أدوات رأسمالية مؤهلة للإدراج ضمن الشريحة الأولى من قاعدة رأس المال وفقاً لشروط ومتطلبات مصرف قطر المركزي، وللجمعية العامة حق تفويض المجلس في تحديد مقدار هذه الأدوات وشروطها.</p> | <p>3. شراء عدد من الأسهم يعادل المقدار المطلوب تخفيضه وإلغاؤه.<br/>4. تخفيض القيمة الإسمية للسهم.</p> <p><b>المادة (19)</b><br/><b>الصكوك</b></p> <p>مع مراعاة أحكام المواد من (169) الى (181) من قانون الشركات ، يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح المجلس أن تقرر إصدار صكوك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية لصالح الشركة أو لمصلحة الغير وترتيب أي إصدارات خاصة بهذا الشأن، كما للجمعية العامة أن توضح في قرارها قيمة الصكوك المصدرة وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم وللجمعية أن تضع شروطاً وأحكاماً خاصة بإصدار الصكوك والاكتماب بها. كما لها أن تفوض للمجلس في كل ما تقدم وفي تحديد مواعيد وإجراءات تنفيذ هذا القرار. كما يجوز إصدار أدوات رأسمالية مؤهلة للإدراج ضمن الشريحة الأولى من قاعدة رأس المال وفقاً لشروط ومتطلبات مصرف قطر المركزي، وللجمعية العامة حق تفويض المجلس في تحديد مقدار هذه الأدوات وشروطها.</p> | <p>3. شراء عدد من الأسهم يعادل المقدار المطلوب تخفيضه وإلغاؤه.<br/>4. تخفيض القيمة الإسمية للسهم.</p> <p><b>المادة (19)</b><br/><b>الصكوك</b></p> <p>مع مراعاة أحكام المواد من (169) الى (181) من قانون الشركات ، يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح المجلس أن تقرر إصدار صكوك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية لصالح الشركة أو لمصلحة الغير وترتيب أي إصدارات خاصة بهذا الشأن، كما للجمعية العامة أن توضح في قرارها قيمة الصكوك المصدرة وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم وللجمعية أن تضع شروطاً وأحكاماً خاصة بإصدار الصكوك والاكتماب بها. كما لها أن تفوض للمجلس في كل ما تقدم وفي تحديد مواعيد وإجراءات تنفيذ هذا القرار. كما يجوز إصدار أدوات رأسمالية مؤهلة للإدراج ضمن الشريحة الأولى من قاعدة رأس المال وفقاً لشروط ومتطلبات مصرف قطر المركزي، وللجمعية العامة حق تفويض المجلس في تحديد مقدار هذه الأدوات وشروطها.</p> |
| <p><b>Article (20)</b></p> <p>Articles 178, 179 and 180 of the Companies Law shall apply in the event that the Share or sukuk certificate is lost or damaged.</p>   | <p><b>المادة (20)</b></p> <p>تطبق أحكام المواد 178 و 179 و 180 من قانون الشركات التجارية في حالة فقدان أو هلاك شهادات الأسهم أو الصكوك.</p>   | <p><b>المادة (20)</b></p> <p>تطبق أحكام المواد 178 و 179 و 180 من قانون الشركات التجارية في حالة فقدان أو هلاك شهادات الأسهم أو الصكوك.</p>   | <p><b>المادة (20)</b></p> <p>تطبق أحكام المواد 178 و 179 و 180 من قانون الشركات التجارية في حالة فقدان أو هلاك شهادات الأسهم أو الصكوك.</p>   |
| <p>الموثق</p> <p>ختم التوثيق</p> <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>1951</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1<br/>-2</p>  | <p>الأطراف</p> <p>-1<br/>-2<br/>-3<br/>-4<br/>-5<br/>-6</p>   | <p>الأطراف</p> <p>-1<br/>-2<br/>-3<br/>-4<br/>-5<br/>-6</p>   |



نموذج ث/ 1  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

CHAPTER THREE  
Management of the Company

Article (21)

Composition of the Board of Directors

The Company shall be managed by a Board composed of twelve members. The General Assembly shall, by secret ballot, elect eight of the members of the Board, provided that the General Retirement and Social Insurance Authority shall appoint three representatives, and neither of the aforementioned entities may participate in the Board election. However, the first Board upon conversion of the Company to a public shareholding company will be composed of nine members and appointed for a term of five years.

The first Board of Directors upon conversion of the Company is composed of the following members:

- 1- Sheikh Mohammed Hamad J J Al-Thani, Chairman  
Representative of Al Thurwa Trading Co.
- 2- Mr. Abdulaziz Mohamed H A Al-Mana, Vice- Chairman,  
Representative of Advanced Spedalized Projects Co.
- 3- Sheikh Thani Hamad Kh H Al-Thani, Member  
Representative of Al Adeed Real Estate Investment Co.
- 4- Sheikh Jassim Fahad J J Al-Thani, Member  
Representative of Al Sanad Trading Co.
- 5- Mr. Abdulaziz Mohamed J A Al-Sulaiti, Member  
Representative of Al Mirqab Private Co.

الفصل الثالث

إدارة الشركة

المادة (21)

تكوين مجلس الإدارة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من اثني عشر عضواً تنتخب الجمعية العامة العادية بالتصويت السري ثمانية منهم، على أن تعين للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية ثلاثة أعضاء ممثلين عنها وأن تعين شركة قطر القابضة عضو واحد ممثل عنها، ولا يجوز لأي منهما الاشتراك في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، باستثناء أول مجلس إدارة عند تحول الشركة إلى شركة مساهمة عامة يكون من تسعة أعضاء، ويتم تعيينه لمدة خمسة سنوات.

يتكون مجلس الإدارة الأول عند تحول الشركة من الأعضاء التالية:

- 1- الشيخ/ محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة، ممثل عن شركة الذروة التجارية
- 2- السيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع، نائب رئيس مجلس الإدارة، ممثل عن شركة المتطورة للمشاريع المتخصصة
- 3- الشيخ/ ثاني بن حمد بن خليفة آل ثاني، عضو ممثل عن شركة العنيد للاستثمار العقاري
- 4- الشيخ/ جاسم بن فهد بن جاسم آل ثاني، عضو ممثل عن شركة المسند التجارية
- 5- السيد/ عبدالعزيز محمد جابر السليطي، عضو ممثل عن شركة المرقاب الخاصة

الموثق



ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



|   |  |  |   |  |  |
|---|--|--|---|--|--|
| <p>نموذج ت/1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>   | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Affairs Dept.</p>   | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>  |  |
| <p>6- Sheikh Khalid Hassan K A Al-Thani, Member<br/>Representative of Qatar Holding Co.</p>   | <p>6- الشيخ/ خالد بن حسن بن خالد آل ثاني، عضو<br/>ممثل عن شركة قطر القابضة</p>   | <p>7- Mr. Ahmad Abdulrazzaq A A Al-Hashmi, Member<br/>Representative of General Retirement &amp; Social Insurance Authority<br/>(Pension Fund)</p>   | <p>7- السيد/ أحمد عبدالرزاق أحمد الهاشمي، عضو<br/>ممثلًا عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية<br/>(صندوق المعاشات المدني)</p> | <p>8- Mr. Ahmad Mohammed Y A Al-Mana, Member<br/>Representative of General Retirement &amp; Social Insurance Authority<br/>(Military Pension Fund)</p> | <p>8- السيد/ أحمد محمد يوسف المانع، عضو<br/>ممثلًا عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية<br/>(صندوق المعاشات العسكري)</p> |
| <p>9- A representative of the General Retirement &amp; Social<br/>Insurance Authority will be appointed at a later date,<br/>Representative of General Retirement &amp; Social Insurance Authority<br/>(Pension Fun)</p>  | <p>9- عضو مجلس إدارة تعيينه الهيئة لاحقاً،<br/>ممثلًا عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية<br/>(صندوق المعاشات المدني)</p>   | <p>A change in the members of the Board of Directors does not<br/>require any modification to these Articles, and only requires an<br/>update to the commercial registration of the Company.</p> | <p>لا يتطلب تغيير أعضاء مجلس الإدارة أي تعديل على هذا النظام،<br/>ويكتفى بالتأشير في السجل التجاري للشركة.</p>                          |  |  |
| <p>Article (22)<br/>Conditions for Board membership</p>   | <p>المادة (22)<br/>شروط العضوية في المجلس</p>  |  |   |  |  |
| <p>A Board member shall:</p>  | <p>يشترط في عضو مجلس الإدارة ما يلي:</p>   |  |   |  |  |
| <p>1. not be less than twenty-one years old and shall have full<br/>capacity;</p>   | <p>1. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً<br/>بالأهلية الكاملة؛</p>  |  |   |  |  |
| <p>2. not have been previously convicted of a felony or a crime<br/>involving breach of honor or trust, or any of the crimes<br/>referred to in Article 40 of the QFMA Law or Articles 334 and<br/>335 of the Companies Law, or be prevented from practicing<br/>any work at the entities regulated by the Authority pursuant</p> | <p>2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة<br/>مخلّة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار<br/>إليها في المادة (40) من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن<br/>الهيئة والمائتين (334) و (335) من قانون الشركات، أو أن</p> |  |   |  |  |
| <p>الموثق</p>   |  |  |   |  |  |
| <p>ختم التوثيق</p>  | <p>الشاهدان</p>  | <p>الأطراف</p>   |   |  |  |
| <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>  | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   |   |  |  |
| <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>1951</p>  |  |   |  |  |



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق



وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - دولة قطر

نموذج ث/ 1

محضر توثيق رقم (.....)

to paragraph 12 of Article 35 of the QFMA Law or have been declared bankrupt unless he has been rehabilitated; and

3. be a shareholder and owner of at least one million (1,000,000) Shares. Such Shares shall be deposited within sixty days from the date of commencement of membership, with the QCSA. The deposited shares shall not be subject to transfer, lien or attachment until the expiry of the membership and after the balance sheet for the last fiscal year in which the member performed his duties is approved.

The Shares referred to in the previous paragraph shall be allocated to guarantee the rights of the Company, shareholders, creditors and third parties for the responsibility that falls on the members of the Board, and if the member does not provide the guarantee in the aforementioned manner, his membership shall be void.

If a Board member ceases to meet any of these conditions, he will lose his membership status from the date of losing such condition.

Half of the Board members shall be non-executive members, three of which shall be independent members. Such independent Board members and the designated

يكون ممنوعاً من مزولة أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بموجب الفقرة 12 من المادة (35) من القانون رقم (8) لسنة 2012 المشار إليه أو أن يكون قد قضى بإقلامه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره؛ و

3. أن يكون مساهماً ومالكاً لعدد /1,000,000/ (مليون) سهم على الأقل من أسهم الشركة، ويتم إيداع تلك النسبة لدى جهة الإيداع خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية، ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية، ويُصدّق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله.

وتخصص الأسهم المشار إليها في الفقرة السابقة لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء مجلس الإدارة، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.

وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أي من هذه الشروط زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدانه تلك الشرط.

ويجب أن يكون نصف أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين وأن يكون ثلاثة منهم على الأقل أعضاء مستقلين، ويعنى

الموثق

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



نموذج ث/ 1/  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

representatives of the State related entities shall not be subject to the requirements set out in paragraph 3 of this Article.

The total term of service of an independent member of the Board shall not exceed two consecutive terms.

The independent Board member is a natural person that enjoys full independence from the Company such that it enables the member to take all necessary decisions in an impartial manner. The independency of the Board member shall be fulfilled by meeting the following minimum criteria. The independent Board member:

- 1- shall not himself or any of his first degree relatives own directly or indirectly any of the shares of the Company or its group or be a major shareholder in any affiliates of the Company;
- 2- shall not himself or any of his first degree relatives be members in the group or an association of natural or legal persons exercising control over the Company and its group;
- 3- shall not himself or any of his first degree relatives and companies that they own have any contractual relationship or direct or indirect interest in the Company or its group, including having loans from the Company or its group or being paid salaries or receiving other financial benefit from the Company and its group which may affect the Board member's ability to take independent decisions (with

هؤلاء الأعضاء وممثلي الدولة المعينين من شرط تملك الأسهم المنصوص عليه في البند (3) من هذه المادة.

لا يجوز أن تتعدى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين لمجلس الإدارة.

والعضو المستقل هو الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة التي توكله لاتخاذ القرار المناسب بشكل حيادي، وتتحقق هذه الاستقلالية من خلال توافر الشروط التالية كحد أدنى:

1. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم الشركة ومجموعتها أو يكونوا من المساهمين الرئيسيين في أي من الشركات الزميلة للشركة.
2. ألا يكون هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو رابطة من أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون سيطرة على الشركة ومجموعتها.
3. ألا يكون لديه هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى والشركات التي يمتلكونها أي علاقة تعاقدية أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع مجموعة الشركة بما في ذلك حصولهم على تسهيلات ائتمانية أو تقاضيم أي راتب أو ميزة مادية من الشركة ومجموعتها قد تؤثر على قدرته على اتخاذ القرار باستقلالية



| الموثق      | الشاهدان | الأطراف |
|-------------|----------|---------|
|             |          | 1-      |
|             |          | 2-      |
|             |          | 3-      |
|             |          | 4-      |
|             |          | 5-      |
|             |          | 6-      |
| ختم التوثيق |          |         |
|             |          |         |



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



نموذج ت/١

محضر توثيق رقم (.....)

exception of receiving bonuses and other remuneration that the member may receive for his membership);

- 4- is not employed or shareholder in an institution that provides to the Company and its group consulting or professional services (such as external outsourcing and auditing services) and other services in the member's personal capacity or through any of the member's first degree relatives. The member or any of the Board member's first degree relatives shall not have any direct or indirect interest or be a party to contracts, projects or other engagements made by the Company and its group;
- 5- shall not have any first degree kinship with any other Board member or any of the executive management of the Company;
- 6- shall not himself be employed, nor any of his first degree relatives be employed, by the Company or its group for the previous five years; and
- 7- shall hold educational qualifications and appropriate experience not less than five years in the financial sector or in sectors relevant to the Company's business.



(باستثناء ما يتلقاه مقابل عضويته في المجلس من مكافآت وبدلات).

4. ألا يعمل أو يساهم في مؤسسة تقدم للشركة ومجموعتها خدمات استشارية أو مهنية، مثل خدمات التحقيق الخارجي والإسناد الخارجي وغيرها من الخدمات، سواء بصفته الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. وألا يكون له أو لأحد أقاربه من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تجريها الشركة ومجموعتها، أو يكون طرفاً فيها.
5. ألا تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية للشركة.
6. ألا يعمل أو سبق له العمل هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى لدى الشركة ومجموعتها خلال السنوات الخمس السابقة.
7. أن يكون لديه مؤهل جامعي وخبرة ملائمة لا تقل عن خمس سنوات في المجالات المالية أو المتخصصة في أعمال الشركة.

الموثق

| ختم التوثيق | الشاهدان | الأطراف |
|-------------|----------|---------|
|             | -1       | -1      |
|             | -2       | -2      |
|             | -3       | -3      |
|             | -4       | -4      |
|             | -5       | -5      |
|             | -6       | -6      |



|   |   |  |   |
|---|---|--|---|
| <p>نموذج ت/1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.</p> | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p> |
| <p>Article (23)<br/>Election of Board Members</p>   | <p>المادة (23)<br/>إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة</p>  |  |   |
| <p>Board members shall be elected for a period of three years. A Board member may be re-elected more than once unless such person fails to fulfill any of the conditions set forth in Article 97 of the Companies Law.</p>  | <p>ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات. ويجوز إعادة إنتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرة، إلا إذا افتقد العضو شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة (97) من قانون الشركات.</p>   |  |   |
| <p>As an exception to the above, the first Board members, upon conversion of the Company to a public shareholding company, shall be appointed for a term of five years by the shareholders.</p>   | <p>استثناءً على ما ورد أعلاه، يعين أول مجلس لإدارة عند تحول الشركة إلى شركة مساهمة عامة لمدة خمسة سنوات من قبل المساهمين.</p>   |  |   |
| <p>A Board member may withdraw from the Board provided that such withdrawal is made at an appropriate time, otherwise such person shall be held accountable to the Company.</p>   | <p>وللعضو أن يتمسح من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً من قبل الشركة.</p>  |  |   |
| <p>Article (24)</p>   | <p>المادة (24)</p>  |  |   |
| <p>The General Assembly shall elect Board members by secret ballot. When voting for the election of the Board members, a shareholder shall be entitled to one vote per Share to elect a Board member. A shareholder may divide its voting Shares between more than one candidate. Each Share may not vote for more than one candidate. Voting for the election of Board members in public shareholding companies listed on the Financial Market shall be subject to the corporate governance code and procedures prescribed by the Authority.</p> | <p>تنتخب الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري، وعند التصويت على إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة، يكون للسهم الواحد صوت واحد يمنحه للمساهم لمن يختاره من المرشحين، ويجوز للمساهم توزيع تصويت أسهمه بين أكثر من مرشح، ولا يجوز أن يصوت السهم الواحد لأكثر من مرشح، ويكون التصويت على إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي وفق نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.</p> |  |   |
| <p>الموثق</p>    | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>   | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>   |   |
| <p>ختم التوثيق</p>  <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>1951</p>  |   |  |   |



نموذج م/ 1  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر • State of Qatar



Article (25)

The Board shall, by secret ballot, elect a Chairman and a Vice Chairman for three years. The Chairman of the Board shall not be an executive member nor exercise any executive duties in the Company or in any of the Board committees. However, the first Board members upon conversion of the Company to a public shareholding company, shall be appointed for a term of five years by the shareholders.

The Board may elect, by secret ballot, one or more managing directors. The Board shall determine the powers and responsibilities of the managing director, and whether such person has the right to sign on behalf of the Company alone or jointly with any other person, in accordance with the resolutions of the Board. The appointment shall be temporary or permanent in return of a remuneration or salary to be determined by the Board.

Article (26)

If a Board position becomes vacant, it shall be occupied by a member who received the highest number of votes from the shareholders and who failed to win the Board membership. If such person is unable to take up the position, it will be occupied by the director who has the next highest number of votes. The new member shall only complete the unexpired term of the predecessor.

المادة (25)

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة 3 سنوات، ولا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة من الأعضاء للتقنيين أو يمارس أي مهام تقنية في الشركة أو في أي من لجان المجلس، فيما عدا أول مجلس إدارة عند تحول للشركة إلى شركة مساهمة عامة والذي يتم تعيينه لمدة خمسة سنوات من قبل المساهمين.

يجوز للمجلس أن ينتخب بالاقتراع السري عضواً منتقياً للإدارة أو أكثر، ويقوم للمجلس بتحديد صلاحيات ومسؤوليات العضو المنتدب، كما يقرر ما إذا كان له حق التوقيع عن الشركة بمفرده أو مع أي شخص آخر وذلك وفقاً للآليات والأغراض التي يضعها المجلس، ويكون ذلك بشكل مؤقت أو دائم مقابل بدل أو راتب يحدده المجلس.

المادة (26)

إذا خلا مقعد عضو مجلس الإدارة شغله من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة، فإذا قام به مانع شغله من كان يليه في الترتيب، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

|             |          |         |  |
|-------------|----------|---------|--|
| الموثق      |          |         |  |
| ختم التوثيق | الشاهدان | الأطراف |  |
|             | -1       | -1      |  |
|             |          | -2      |  |
|             |          | -3      |  |
|             |          | -4      |  |
|             |          | -5      |  |
|             |          | -6      |  |



نموذج ث / 1  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

If there is no member to occupy the vacant position, the Board shall complete its term with the remaining number of members unless they are less than seven directors.

If the number of vacant seats reaches a quarter of the number of the Board seats, or if the remaining members are less than seven directors, the Board shall invite the General Assembly to convene, within a maximum period of two months from the date on which the last position becomes vacant, for the election of new members for these vacancies.

Article (27)

Powers of the Chairman and Conflict of Interest

The Chairman shall be the president of the Company and shall represent it before third parties and the courts. The Chairman shall implement the Board's resolutions and abide by its recommendations. He may delegate some of his powers to other Board members or a member of the senior executive management of the Company provided such delegation is specific and limited in time.

The Vice Chairman shall replace the Chairman during his absence.

It is not permissible for any of the Chairman, members of the Board and members of the senior executive management, to participate in any business that would compete with the Company, or to trade for their own account or for the account of others any of the activities practiced by the Company, unless approval is obtained from the General Assembly, otherwise the

وفي حالة عدم وجود من يشغل المقعد الشاغر، يستمر المجلس بالعدد المتبقي من الأعضاء ما لم يقل هذا العدد عن سبعة أعضاء.

أما إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة ربع عدد مقاعد المجلس، أو قل عدد الأعضاء المتبقين عن سبعة أعضاء، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للاجتماع خلال شهرين من تاريخ خلو المقاعد أو انخفاض عدد المتبقي منها عن سبعة، لانتخاب من يشغل المقاعد الشاغرة.

المادة (27)

صلاحيات رئيس المجلس و تضارب المصالح

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع.

ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

لا يجوز لأي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا، أن يشارك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتاجر لصالحه أو لصالح الغير في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، ما لم يحصل على موافقة بذلك من الجمعية العامة، وإلا

|             |          |         |    |
|-------------|----------|---------|----|
| الموثق      |          |         |    |
|             |          |         |    |
| ختم التوثيق | الشاهدان | الأطراف |    |
|             |          | -1      | -1 |
|             |          |         | -2 |
|             |          |         | -3 |
|             |          |         | -4 |
|             |          |         | -5 |
|             |          |         | -6 |



نموذج ث/ 1/  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر - State of Qatar  
إدارة شؤون الشركات  
Companies Affairs Dept.

دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

Company may demand compensation from such person or consider the operations it has undertaken to have been carried out for its own account.

كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر العمليات التي باشرها قد أجريت لحسابها.

The Chairman of the Board, the Board members and any of the senior executive management, may not:

يحظر على رئيس المجلس، أو أعضاء مجلس الشركة، وأي من كبار الموظفين بها:

- carry out or engage in, and his relatives of the first degree may not carry out or engage in, directly or indirectly, any activities similar to or competing with the activities of the Company, or take advantage of the Company's activities to achieve or promote any of their activities, or achieve any commercial or personal benefits; or
- have, and his relatives of the first degree may not have, any direct or indirect interest in the contracts, projects and engagements that the Company conducts or that it is party to without any exceptions, other than the credit facility contracts provided by the Company to them in accordance with the ceilings and controls specified in the instructions of the Qatar Central Bank.



- أن يمارس أو يشترك هو ولأحد أقاربه من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة الشركة، أو منافسة لها، أو أن يستغل أنشطة الشركة لتحقيق أو ترويج أي أنشطة له، أو تحقيق أي منافع تجارية أو شخصية له؛ أو
- أن يكون له، أو لأحد أقاربه من الدرجة الأولى، أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في العقود والمشاريع والارتباطات التي تجريها الشركة أو تكون طرفاً فيها بدون أي استثناءات بخلاف عقود التسهيلات الائتمانية التي تقدمها الشركة له وفقاً للمقوف والضوابط المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي.

Article (28)  
Board Secretary

The Board may appoint a secretary and determine its powers and authority to assume the responsibilities of recording, coordinating and keeping all the minutes of the Board's

المادة (28)  
أمانة سر المجلس

يجوز للمجلس أن يقوم بتعيين أمين سر للمجلس وتحديد صلاحياته ومسؤولياته، على أن يتولى أمين السر مسؤولية تسجيل وتنسيق وحفظ

| الموثق  | الشاهدان | الأطراف |
|---|----------|---------|
|  |          |         |
| ختم التوثيق   |          |         |
|  |          |         |
|   | -1       | -1      |
|   | -2       | -2      |
|   | -3       | -3      |
|   | -4       | -4      |
|   | -5       | -5      |
|   | -6       | -6      |



نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر • State of Qatar



meetings, as well as the records of the Board and the reports submitted to the Board, provided that the minutes of the meetings are signed by the secretary and all of the Board members. The secretary is also responsible for following up on the implementation of the Board's decisions and ensuring that the Board members follow the procedures approved by the Board. Additionally, the secretary is responsible for ensuring that sufficient notice is given for Board meetings, taking into account the emergency meetings, and ensuring that the members of the Board have complete and quick access to all the minutes of the Board meetings, information, documents and records related to the Company, execute notices in accordance with the Board decisions, while taking into account the requirements of banking confidentiality, and other responsibilities and tasks determined by the Board. The secretary, under the supervision of the Chairman of the Board, shall ensure the delivery and distribution of information and coordination among the members of the Board and among other stakeholders in the Company.

Article (29)

Board Meetings and Decision Taking

The Board shall meet upon an invitation from the Chairman. The Chairman shall call the Board to meet at the request of at least two Board members.

The meeting shall be valid only if attended by the majority of the members provided that either the Chairman or the Vice-Chairman is in attendance.



جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته والتقارير التي ترفع إلى المجلس وإليه، على أن يتم توقيع محاضر الاجتماعات منه ومن جميع أعضاء المجلس، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس والتأكد من لتابع أعضاء المجلس الإجراءات التي أقرها المجلس، والتأكد من تبليغ مواعيد اجتماعات المجلس بوقت كاف مع مراعاة الاجتماعات الطارئة، والتأكد من أن أعضاء المجلس يمكنهم الوصول بشكل كامل وسريع إلى كل محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة مع مراعاة متطلبات السرية المصرفية، والتوقيع على الإطلاقات بقرارات المجلس وغيرها من المسؤوليات والمهام التي يقوم المجلس بتحديدتها. كما ويراعي أمين السر وتحت إشراف رئيس للمجلس تأمين إيصال وتوزيع المعلومات والتتقيق فيما بين أعضاء المجلس وبين أصحاب المصالح الآخرين في الشركة.

المادة (29)

اجتماعات المجلس وآلية اتخاذ القرارات

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل.

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس.

|   |          |         |
|---|----------|---------|
| الموثق  |          |         |
|  |          |         |
| ختم التوثيق   | الشاهدان | الأطراف |
|  | -1       | -1      |
|   | -2       | -2      |
|   | -3       | -3      |
|   | -4       | -4      |
|   | -5       | -5      |
|   | -6       | -6      |



|  |   |   |  |
|--|---|---|--|
| <p>نموذج ث/ 1/<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p> | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>            |
| <p>The Board must hold its meetings periodically or frequently depending on business requirements, on the condition that a Board meeting shall be held at least once every two months and at least six times during the fiscal year of the Company. Participation in the Board meetings may be conducted via any secure, acceptable modern technology provided that each participant is able to listen and actively participate in the Board's business.</p> <p>A member who is unable to attend a Board meeting may delegate in writing another Board member to act on their behalf by attending and voting, provided that a Board member shall not represent more than one other Board member.</p> <p>The Board's resolutions shall be passed by the majority of votes of the members present at such meeting. In the event of a tie, the Chairman shall have a casting vote. A member, who is not in agreement with any decision taken by the Board, shall register such objection in the minutes of meeting. The Board may, in case of necessity and as a matter of urgency, pass resolutions by circulation, provided that such resolutions are approved in writing by all Board members, and that these resolutions are presented to the Board at the next meeting to be included in the Board minutes.</p> <p>The Board may also meet outside the head office of the Company, provided that all its members shall be present or represented at the meeting, and that such meeting is held in Qatar.</p> | <p>ويجب على مجلس الإدارة عقد اجتماعاته بصورة دورية أو متكررة وفقاً لضرورات العمل بحيث لا تقل عن مرة واحدة كل شهرين ومن ستة اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ويجوز المشاركة في اجتماع مجلس الإدارة بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن للمشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس.</p> <p>ويجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة غيره من أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو.</p> <p>وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس. وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز لمجلس الإدارة، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمير بشرط موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة كتابة على تلك القرارات، على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها بمحضر اجتماعه.</p> <p>ويجوز أيضاً أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة، بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع، وأن ينعقد هذا الاجتماع في قطر.</p> |   |  |
| <p>الموثق</p>  | <p>الشاهدان</p>   | <p>الأطراف</p>  | <p>1- </p> <p>2-</p> <p>3-</p> <p>4-</p> <p>5-</p> <p>6-</p> |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>1- 2-</p>  |   |  |
| <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.</p> <p>1951</p>  |   |   |  |



نموذج ث / 1  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر State of Qatar



دولة قطر  
وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر State of Qatar  
إدارة شؤون الشركات  
Companies Affairs Dept.  
إدارة التوثيق

Article (30)  
Absence of Board Members

If a Board member is absent from three consecutive or four non-consecutive meetings without an excuse acceptable to the Board, such person shall be deemed to have resigned.

Article (31)  
Board Minutes of Meeting

The minutes of Board meetings shall be recorded in a special register, which shall be signed by the Chairman, the managing director (if any), and the member or the officer acting as the Board secretary.

The minutes of the meeting shall be regularly recorded in the register after each meeting and in consecutive pages.

Article (32)  
Powers of Board

Subject to the matters reserved for the General Assembly, the provisions of Articles 107 to 111 of the Companies Law and as stipulated herein, the Board shall have the widest powers necessary to achieve the Company's objects. The Board is further authorised to obtain any form of financing or credit facilities on behalf of the Company for a period in excess of three years, sell or mortgage the Company's property, and discharge the debtors of the Company without the approval of the General Assembly.

المادة (30)

تغيب أعضاء المجلس

إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس، اعتبر مستقلاً.

المادة (31)



محاضر اجتماعات المجلس

تكون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص، ويوقع هذه المحاضر كل من رئيس المجلس والعضو المنتدب، إن وجد، والعضو أو الموظف الذي يتولى أعمال سكرتارية المجلس. ويكون إثبات محاضر الاجتماعات في السجل بصفة منتظمة عقب كل جلسة، وفي صفحات متتابعة.

المادة (32)

صلاحيات للمجلس

مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة وأحكام المواد 107 حتى 111 من قانون الشركات التجارية ووفقاً لهذا النظام الأساسي، يتمتع مجلس الإدارة بأوسع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تقتضيها أغراض الشركة. وفي سبيل ذلك يجوز للمجلس إبرام عقود التمويل والتسهيلات التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات أو بيع عقارات

| الموثق  | الشاهدان | الأطراف |
|---|----------|---------|
|  | -1       | -1      |
|   |          | -2      |
|   |          | -3      |
|   |          | -4      |
|   |          | -5      |
|   |          | -6      |
| ختم التوثيق   |          |         |
|  |          |         |
| إدارة التوثيق<br>Documentation Dept.<br>1951  |          |         |



نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر - State of Qatar  
وزارة العدل  
إدارة شؤون الشركات  
Company's Affairs Dept.  
إدارة التوثيق

The Company may provide cash financing of any kind to any member of the Board or guarantee any financing contracted by any of the Board members with others in compliance with the terms and conditions prescribed by the Qatar Central Bank. The Company is entitled to claim compensation from any person who contravenes the provisions of this Article.

The Board may, within its mandate, authorise one of its members to perform one or more specific tasks or supervise any aspect of the Company's activities. The Board may delegate some of its powers to committees, and may form one or more special committees to perform the specific tasks set forth in the decision forming such committee. The ultimate responsibility for the Company rests with the Board.

The Chairman, the Vice Chairman, and the managing director(s) shall jointly or severally have the right to sign on behalf of the Company, according to the resolution passed by the Board.

The Board may appoint one or more managers for the Company and grant them the right to sign, jointly or severally, on behalf of the Company.


الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم دون اللجوء إلى الجمعية العامة غير العادية.

يجوز للشركة أن تقدم تمويلاً نقدياً من أي نوع كان لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي تمويل يعقده أحدهم مع الغير، وذلك حسب للشروط والأحكام التي يحددها مصرف قطر المركزي، وللشركة الحق في مطالبة المخالف لأحكام هذه المادة بالتعويض عند الاقتضاء.

ويكون للمجلس في حدود اختصاصه، أن يفوض أحد أعضائه في القيام بعمل معين أو أكثر أو بالإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة. كما ويجوز له تفويض لجانته في ممارسة بعض صلاحياته وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام. وتظل المسؤولية النهائية عن الشركة على المجلس.

ويملك حق التوقيع عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو أو الأعضاء المنتدبين، مجتمعين أو منفردين، وفقاً للقرار الذي يصدره مجلس الإدارة في هذا الشأن.




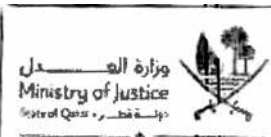
ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً للشركة أو أكثر وأن يخولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين.

| الموثق  | الشاهدان | الأطراف |
|---|----------|---------|
|  | -1       | -1      |
|   |          | -2      |
|   |          | -3      |
|   | -2       | -4      |
|   |          | -5      |
|   |          | -6      |

ختم التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar  
إدارة التوثيق  
Documentation Dept.  
1951



|   |  |  |
|---|--|--|
| <p>نموذج ت 1/<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر State of Qatar</p>    | <p>دولة قطر<br/>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>State of Qatar<br/>وزارة الإدارة بشؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.<br/>إدارة التوثيق</p>    |
| <p><b>Article (33)</b><br/><b>Dismissal of Board Members</b></p> <p>The General Assembly may, upon a proposal approved by the absolute majority of the Board or upon a request signed by shareholders holding not less than one quarter of the subscribed capital, remove the Chairman or any elected Board member.</p> <p>In respect of the foregoing, the Chairman shall call for the General Assembly to convene within ten days from the date of the removal request; failing which, the Department shall send such invitation.</p>   | <p><b>المادة (33)</b><br/><b>عزل أعضاء المجلس</b></p> <p>يجوز للجمعية العامة عزل رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه المجلس المنتخبين بناء على اقتراح صادر من مجلس الإدارة بالأغلبية المطلقة، أو بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به.</p> <p>وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على رئيس المجلس أن يدعو الجمعية العامة إلى الاجتماع خلال عشرة أيام من تاريخ طلب العزل وإلا قامت إدارة شؤون الشركات بتوجيه هذه الدعوة.</p> | <p><b>المادة (33)</b><br/><b>عزل أعضاء المجلس</b></p> <p>يجوز للجمعية العامة عزل رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه المجلس المنتخبين بناء على اقتراح صادر من مجلس الإدارة بالأغلبية المطلقة، أو بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به.</p> <p>وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على رئيس المجلس أن يدعو الجمعية العامة إلى الاجتماع خلال عشرة أيام من تاريخ طلب العزل وإلا قامت إدارة شؤون الشركات بتوجيه هذه الدعوة.</p> |
| <p><b>Article (34)</b><br/><b>Board Remuneration</b></p> <p>The General Assembly shall determine the remuneration of Board members, provided that such remuneration may not exceed 5% of the Company's net profit after deducting the legal reserves and deductions and distributing dividends of not less than 5% of the Company's paid up capital to the shareholders.</p> <p>Members of the Board may receive a lump sum payment in the event the Company does not make any profits subject to obtaining the approval of the General Assembly, and the Ministry may set a maximum amount for such payment.</p> | <p><b>المادة (34)</b><br/><b>مكافآت أعضاء المجلس</b></p> <p>تحدد الجمعية العامة العانية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد نسبة تلك المكافأة على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المنفوع على المساهمين.</p> <p>يجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، شرط موافقة الجمعية العامة، وللوزارة أن تضع حداً أقصى لهذا المبلغ.</p>           | <p><b>المادة (34)</b><br/><b>مكافآت أعضاء المجلس</b></p> <p>تحدد الجمعية العامة العانية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد نسبة تلك المكافأة على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المنفوع على المساهمين.</p> <p>يجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، شرط موافقة الجمعية العامة، وللوزارة أن تضع حداً أقصى لهذا المبلغ.</p>           |
| <p>الموثق</p>    |  |  |
| <p>ختم التوثيق</p>  <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>1951</p>  | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>  | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>   |



نموذج ث/ 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر - State of Qatar  
إدارة لشؤون الشركات  
Companies Affairs Dept.  
02

Article (35)

Preparing Budgets and Financial Statements for Presentation to the General Assembly

The Board shall, at the end of each fiscal year, prepare the Company's balance sheet, a profit and loss account, a cash flow statement and explanatory notes comparing against the previous fiscal year, all being approved by the Company's external auditors, and a report on the Company's activities and financial position during the previous fiscal year, and the future plans for the next year.

The Board shall prepare such statements and papers within a period not exceeding three months from the end of the fiscal year of the Company, and these shall be presented to the General Assembly which shall be convened within a maximum period of four months from the end of the fiscal year of the Company.

Article (36)

General Assembly Invite

The Board shall invite all shareholders electronically, via the website of the Financial Market and the website of the Company, to attend the General Assembly, and by announcing in a local daily newspaper issued in the Arabic language.

The invitation shall be made at least twenty-one days before the date of the General Assembly. The invitation shall further comply with the provisions of Article 128 of the Companies Law,

المادة (35)

إعداد الميزانيات والتقارير المالية لعرضها على الجمعية العامة  
يعد مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التكتقات المالية والإيضاحات مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من منقحي حسابات الشركة، وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية الماضية، والخطط المستقبلية لسنة القادمة.



ويقوم المجلس بإعداد هذه البيانات والأوراق في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة، لعرضها على اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، الذي يجب انعقاده خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

المادة (36)

الدعوة للجمعية العامة

على مجلس الإدارة توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية.

ويجب أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل، كما يجب أن يشتمل على أحكام

| الموافق   | الشاهدان | الأطراف |
|---|----------|---------|
|  |          |         |
| ختم التوثيق   |          |         |
|  | -1       | -1      |
|   |          | -2      |
|   |          | -3      |
|   | -2       | -4      |
|   |          | -5      |
|   |          | -6      |



نموذج ث/ 1

محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة شؤون الشركات  
Company's Affairs Dept.  
إدارة التوثيق

and include an adequate summary of the meeting's agenda and all statements and papers referred to in the previous Article, along with the auditors' report.

A copy of the invitation shall be sent to the Department at the same time it is sent to the newspapers.

Article (37)

Statements and clarifications to be submitted to the shareholders

At least one week prior to the date scheduled for the General Assembly to be held to deliberate on the balance sheet and the Board's report, the Board shall make available, for the shareholders' review, a detailed statement setting out the following:

1. all amounts received by the Chairman and each Board member during the fiscal year including wages, fees, salaries and fees for attending Board meetings, compensation for expenses, and any other amounts received by them in any capacity;
2. in-kind and cash benefits that the Chairman and each Board member are entitled to during the fiscal year;
3. remuneration proposed by the Board to be distributed to its members;

المادة (128) من قانون الشركات، وعلى ملخص وإن من جدول أعمال الجمعية وجميع البيانات والأوراق المشار إليها في المادة السابقة، مع تقرير مُدققي الحسابات.

وترسل صورة من الإعلان إلى الإدارة في ذات الوقت الذي يرسل فيه إلى الصحف.

المادة (37)

البيانات والإيضاحات الواجب تقديمها للمساهمين

يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين، لاطلاعهم قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة بأسبوع على الأقل، كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية:


1. جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات المجلس وبدل للمصاريف وأية مبالغ أخرى بأي صفة كانت؛
2. المزايا العينية والتفدية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة، وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية؛
3. المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة؛

|             |          |         |
|-------------|----------|---------|
| الموثق      |          |         |
| ختم التوثيق | الشاهدان | الأطراف |
|             | -1       | -1      |
| -2          | -2       | -2      |
| -3          | -3       | -3      |
| -4          | -4       | -4      |
| -5          | -5       | -5      |
| -6          | -6       | -6      |



|  |  |   |   |
|--|--|---|---|
| <p>نموذج ث/ 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p>  | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p> |
| <p>4. amounts allocated for each current Board member;</p> <p>5. transactions and dealings in which any of the Chairman, Board members or members of the senior management have an interest in that conflicts with the interest of the Company and requires disclosure or prior approval in accordance with the provisions of the QFMA governance code and the provisions of Article 109 of the Companies Law, in addition to the details of dealings and transactions with any related party (including a Board member of the Company or any of its group companies, a member of the senior executive management of the Company or any of its group companies, owns at least 5% of the shares of the Company or any of its group companies, a relative of any of the forgoing up to the second degree, or the legal persons controlled by any of the foregoing, or that participated in a project or a partnership of any kind with the Company or any of its group companies) which constitutes a conflict with the interests of the Company, and which requires a disclosure or prior approval pursuant to Article 109 of the Companies Law, in addition to the details of any such transactions;</p> |  | <p>4. المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين؛</p> <p>5. التعاملات والصفقات التي يكون فيها لأي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة وتتطلب إفصاحاً أو موافقة مسبقة وفقاً لأحكام قواعد الحوكمة الصادرة عن الهيئة وأحكام المادة (109) من قانون الشركات، بالإضافة إلى تفاصيل تلك التعاملات والصفقات مع أي طرف ذي علاقة (بما في ذلك عضو في مجلس إدارة الشركة أو أي شركة من مجموعتها، أو بالإدارة التنفيذية العليا للشركة أو أي شركة من مجموعتها، أو يملك 5% على الأقل من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها أو كان من أقارب السابقين حتى الدرجة الثانية وكل شخص اعتياري مسيطر عليه من قبل أحد الأشخاص المذكورين سابقاً أو المشتركة في مشروع أو شركة من أي نوع مع الشركة أو أي شركة من مجموعتها) والتي تتعارض مع مصلحة الشركة ويجب الإفصاح عنها أو تستلزم موافقة مسبقة عملاً بأحكام المادة 109 من قانون الشركات، مع بيان تفاصيل تلك التعاملات والصفقات؛</p> |   |
| <p>الموثق</p>  |  |   |   |
| <p>ختم التوثيق</p> <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>1951</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>                                      | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>  |   |



|   |  |   |
|---|--|---|
| <p>نموذج ث / 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>   | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.<br/>إدارة التوثيق</p>  |
| <p>6. the amounts actually spent on publicity in any form, together with the breakdown of each amount;</p> <p>7. donations indicating the parties that received such donations, the reasons therefor and the particulars thereof; and</p> <p>8. the allowances paid to any member of the senior executive management of the Company.</p> <p>9. The statement stipulated in this Article shall be accompanied by:</p> <p>a. a report from the external auditors detailing cash financing, credits or guarantees provided by the Company to the Chairman or Board members during the fiscal year and confirming that such financings, credits or guarantees were made available without contravening the provisions of Article 110 of the Companies Law.</p> <p>b. the Fatwa and Shari'a Supervisory Board's report that shows compatibility of the Company's activities during the fiscal year with the principles of Islamic Shari'a.</p> | <p>6. المبالغ التي أنفقت فعلاً في مييل الدعاية بأي صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ؛</p> <p>7. التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفاصيله؛ و</p> <p>8. البدلات التي تصرف لأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركة.</p> <p>9. يجب أن يرفق بهذا الكشف:</p> <p>(أ) تقرير من مدقق الحسابات يقرر فيه أن التحويلات للتدبير أو الاعتمادات أو الضمانات التي تكون قد قدمتها الشركة لرئيس أو أعضاء مجلس إدارتها خلال السنة المالية، قد تمت دون إخلال بأحكام المادة 110 من قانون للشركات.</p> <p>(ب) تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الذي يبين مدى توافق نشاطات للشركة التي تمت خلال السنة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.</p> | <p>و يجب أن يوقع للكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي تصت على إعدادها.</p> <p>ولكل مساهم الحق في الحصول على معلومات تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصلحة الشركة. ويتم توفير هذه المعلومات بالنشر على الموقع الإلكتروني</p> |
| <p>The detailed statement referred to above shall be signed by the Chairman and one of the Board members. The Chairman and the Board members shall be liable for the implementation of the provisions of this Article and the accuracy of the information contained in all papers stipulated hereunder.</p> <p>Each shareholder has the right to obtain information to enable them to fully exercise their rights without prejudice to the rights of all shareholders or being detrimental to the interests of the Company. Such information will be made available by</p>  |  |   |
| <p>الموثق</p>   |  |   |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>  | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>  |



نموذج ت/ 1  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر State of Qatar  
وزارة العمل  
Company's Affairs Dept.  
إدارة التوثيق

publication on the Company's website, by any other means of modern technology or by contacting the investor relations department.

للشركة أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التقنية الحديثة أو بالتواصل مع قسم علاقات للمستثمرين.

CHAPTER FOUR  
Fatwa and Shari'a Supervisory Board

Article (38)

A Fatwa and Shari'a Supervisory Board shall be formed that is tasked to review and supervise the activities and financial services of the Company and to provide advice and guidance on whether such activities comply with the principles of Islamic Shari'a. Members of the Fatwa and Shari'a Supervisory Board shall be appointed by a resolution of the General Assembly, based upon the recommendation of the Board, and its members shall comprise of scholars specialising in Shari'a rulings in the areas of Islamic financial transactions. The General Assembly may determine the number of members of the Fatwa and Shari'a Supervisory Board (provided that they are not less than three persons), and determine the duration of membership, scope of their duties, remuneration and other matters related to the Fatwa and Shari'a Supervisory Board, in accordance with the regulations and instructions in force.

الفصل الرابع

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

المادة (38)

يتم تشكيل هيئة للإفتاء والرقابة الشرعية لتولي مهمة الاطلاع على الأنشطة والخدمات المالية التي تمارسها الشركة وإبداء الرأي والمشورة حولها وفيما إذا كانت تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. تقوم الجمعية العامة العادية بناءً على توصية المجلس بتعيين هيئة للإفتاء والرقابة الشرعية من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجالات المعاملات المالية الإسلامية. وللجمعية العامة العادية تحديد عدد أعضاء الهيئة - بشرط ألا يقلوا عن ثلاثة أعضاء - وكذلك تحديد مدة العضوية وألية عملهم وتحديد مكافئهم وغيرها من الأمور المتعلقة بهذا الخصوص وذلك وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها.

| الموثق      | الشاهدان | الأطراف |
|-------------|----------|---------|
|             |          |         |
| ختم التوثيق |          |         |
|             | -1       | -1      |
|             |          | -2      |
|             |          | -3      |
|             | -2       | -4      |
|             |          | -5      |
|             |          | -6      |



تموذج ث / 1  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر - State of Qatar  
إدارة شؤون الشركات  
Companies' Affairs Dept.  
02

دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

The General Assembly may authorise the Board to determine the remuneration of the members of the Fatwa and Shari'a Supervisory Board.

The term of appointment of the Fatwa and Shari'a Supervisory Board shall be three years, and it may be extended by a decision of the General Assembly after obtaining the approval of the Qatar Central Bank.

It is not permissible to dismiss the appointed Fatwa and Shari'a Supervisory Board or one of its members during the term of appointment, except by a decision of the General Assembly and after obtaining the approval of the Qatar Central Bank.

CHAPTER FIVE  
The General Assembly

Article (39)  
The General Assembly

The General Assembly represents all shareholders regardless of the number of shares owned by each of them, and its meetings may only be convened in the State.

Article (40)

Board Invitation to the General Assembly

Subject to the provisions of Articles 124 and 125 of the Companies Law, the General Assembly shall be convened upon the Invitation of the Board at least once a year at the place and date set by the Board upon the approval of the Department. The

ويجوز للجمعية العامة العادية أن تفوض المجلس بتحديد مكافآت أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تكون مدة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ثلاث سنوات ويجوز تمديدها بقرار من الجمعية العامة بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي.

ولا يجوز عزل أو إقالة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المعينة أو أحد أعضائها خلال مدة التعيين إلا بقرار من الجمعية العامة وبعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي.

الفصل الخامس  
الجمعية العامة  
المادة (39)  
الجمعية العامة

الجمعية العامة تمثل جميع المساهمين بصرف النظر عن عدد الأسهم التي يملكها كل منهم، ولا يجوز أن تعقد لاجتماعاتها إلا في الدولة.

المادة (40)

دعوة الجمعية العامة من قبل مجلس الإدارة

مع مراعاة احكام المولد 124 و 125 من قانون الشركات تتعدد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة، وفي المكان والزمان اللذين يحددهما المجلس بعد موافقة إدارة شؤون

الموثق

| ختم التوثيق | الشاهدان | الأطراف |
|-------------|----------|---------|
|             | -1       | -1      |
|             |          | -2      |
|             |          | -3      |
|             | -2       | -4      |
|             |          | -5      |
|             |          | -6      |



نموذج 1/  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

meeting shall be held within four months from the end of the fiscal year of the Company.

The Board may, whenever necessary, call for a meeting of the General Assembly. The Board shall convene the General Assembly whenever so requested by the Company's auditors or by shareholders holding at least 10% of the share capital of the Company, within fifteen days from the date of the request, failing which, the Department shall approve such requests by sending the invitation at the Company's expense within fifteen days from the date of receiving a request.

The agenda in the above two instances shall be limited to the subject of the request.

The General Assembly may be held through electronic means in accordance with the requirements prescribed by the Ministry.

Article (41)

Publication of Financial Statements

The Chairman shall publish the balance sheet, the profit and loss account, an adequate summary of the Board's report, and the full text of the report of the external auditors in two local daily newspapers, one of which must be issued in the Arabic language, and on the website of the Company at least fifteen days prior to the date of the General Assembly.

Copies of such documents shall be submitted to the Department prior to their publication to determine the method of publication.

الشركات، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للشركة.

ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية كلما دعت الحاجة لذلك. ويتعين على المجلس دعوة الجمعية العامة للاعتماد متى طلب إليه ذلك من مدقق الحسابات أو مساهم أو مساهمون يملكون ما لا يقل عن 10% من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب، وإلا قامت الإدارة بالموافقة على طلب هؤلاء المساهمين بتوجيه الدعوة على نفقة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام

ويقتصر جدول الأعمال في هاتين الحالتين على موضوع الطلب. يجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة.

المادة (41)

نشر البيانات المالية

يجب على رئيس مجلس الإدارة نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وملخصاً وافياً عن تقرير مجلس الإدارة والنص الكامل لتقرير مدققي الحسابات في صحيفتين يوميتين محليتين تكون إحداهما على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة، وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

وتقدم نسخة من هذه الوثائق إلى الإدارة قبل النشر لتحديد آلية النشر وطريقته.

|             |          |         |
|-------------|----------|---------|
| الموثق      |          |         |
| ختم التوثيق | الشاهدان | الأطراف |
|             | -1       | -1      |
|             | -2       | -2      |
|             | -3       | -3      |
|             | -4       | -4      |
|             | -5       | -5      |
|             | -6       | -6      |



نموذج ت/ 1  
محضر توثيق رقم (.....)



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

Article (42)  
Agenda of the Annual General Assembly


The agenda of the annual General Assembly shall include the following:

1. to hear and approve the Board's report on the Company's activities and financial position during the year and the auditor's report;
2. to discuss and approve the Company's balance sheet and profit-and-loss account;
3. to discuss and approve the governance report;
4. to consider and approve the Board's proposal with respect to the distribution of dividends;
5. to consider discharging Board members from liability and determine their remuneration;
6. to appoint the Company's external auditor and to determine his fee; and
7. to elect Board members, if required.
8. to appoint when necessary the Shari'a Supervisory Board.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية


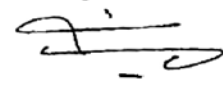

يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة في اجتماعها السنوي المسائل الآتية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة، وتقرير منقح للحسابات، والتصديق عليهما؛
2. مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، والتصديق عليهما؛
3. مناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.
4. النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقرارها؛
5. النظر في إبراء نمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم؛
6. تعيين منقح للحسابات الخارجي وتحديد أتعابه؛ و
7. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء.
8. تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عند الاقتضاء.

| الموثق  | الشاهدان | الأطراف |
|---|----------|---------|
|  | -1       | -1      |
|   |          | -2      |
|   |          | -3      |
|   | -2       | -4      |
|   |          | -5      |
|   |          | -6      |





|  |  |  |
|--|--|--|
| <p>نموذج 1/</p> <p>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.</p>   | <p>دولة قطر</p> <p>وزارة العدل</p> <p>إدارة التوثيق</p>  |
| <p><b>Article (43)</b></p> <p><b>Attendance and Voting at General Assembly Meetings</b></p>  | <p><b>المادة (43)</b></p> <p><b>الحضور والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة</b></p>   |  |
| <p>1. Each shareholder shall have the right to attend the General Assembly and shall have a number of votes equal to the number of Shares held by such shareholder. Save in respect of an Extraordinary General Assembly Resolution, any other resolution of the General Assembly shall be issued by an absolute majority of shares represented in the meeting.</p> <p>2. Minors and interdicted persons shall be represented by their legal representatives.</p> <p>3. Attendance by proxy at a General Assembly is permitted, provided that the proxies are shareholders and the proxy instrument is made in writing in the form of a special proxy. A shareholder may not authorise a Board member to attend the General Assembly on its behalf.</p> <p>4. In all cases, the number of Shares held by a proxy may not exceed 5% of the Company's capital.</p> | <p>1. لكل مساهم حق حضور اجتماعات للجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عند أسهمه، وقيما عدا القرارات التي تصدرها الجمعية العامة غير العادية، تصدر القرارات للجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.</p> <p>2. يمثل القاصرون والمحجور عليهم للتائبون عنهم قانوناً.</p> <p>3. يجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط أن يكون التوكيل مساهماً، وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.</p> <p>4. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة عن 5% من أسهم رأس مال الشركة.</p> |  |
| <p><b>Article (44)</b></p> <p><b>Competence of the Ordinary General Assembly</b></p> <p>Without prejudice to the provisions of Article 129 of the Companies Law, the General Assembly shall be competent, in particular, to do the following:</p> <p>1. discussing the Board's report on the Company's activities, its financial position during the year and the Company's future plans. The report shall include a detailed explanation</p>  | <p><b>المادة (44)</b></p> <p><b>اختصاص الجمعية العامة للعادية</b></p> <p>مع عدم الإخلال بأحكام المادة 129 من قانون الشركات التجارية، تختص الجمعية العامة بوجه خاص بالأمر الآتي:</p> <p>1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة، والخطة المستقبلية للشركة، ويجب أن</p>   |  |
| <p>الموثق</p>   | <p>لشاهدان</p>   | <p>الأطراف</p>  |
| <p>ختم التوثيق</p>    | <p>1-<br/>2-</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   |



دولة قطر



وزارة العدل

إدارة التوثيق

نموذج ت/ 1/

محضر توثيق رقم (.....)

- of revenues and expense items, a detailed statement of the method proposed by the Board for the distribution of net profits of the year, and scheduling a date to disburse such profits;
2. hearing the report of the Fatwa and Shari'a Supervisory Board regarding compatibility of the Company's activities with Islamic Shari'a principles;
  3. discussing the external auditors' report concerning the Company's balance sheet and final accounts submitted by the Board;
  4. discussing and approving the Company's annual balance sheet, profit-and-loss accounts and dividends to be distributed;
  5. discussing and approving the governance report;
  6. considering the discharge of Board members from liability and determining their remuneration;
  7. electing Board members, appointing auditors and determining their respective remuneration during the next fiscal year;
  8. appointing members of the Fatwa and Shari'a Supervisory Board and determining their remuneration (if necessary);
  9. discussing any other proposal included by the Board in the agenda. The General Assembly may not deliberate on matters which are not included in the agenda. However, the
- يتضمن التقرير شرحاً وإفياً لبيود الإيرادات والمصروفات وبياناً تفصيلياً بالطريقة التي يقترحها مجلس الإدارة لتوزيع صافي أرباح السنة وتعيين تاريخ صرفها؛
2. سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاطات الشركة في تلك السنة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
  3. مناقشة تقرير منقحي الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية التي قدمها مجلس الإدارة؛
  4. مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها، واعتماد الأرباح التي يجب توزيعها؛
  5. مناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛
  6. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافأتهم؛
  7. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين منقحي الحسابات وتحديد للمخصصات التي تؤدي إليهم خلال السنة المالية التالية؛
  8. تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتحديد مكافأتهم (عند الاقتضاء)؛
  9. بحث أي اقتراح آخر يدرجه مجلس الإدارة في جدول الأعمال لاتخاذ قرار فيه، ولا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير

| الموثق  | الشاهدان | الأطراف |
|---|----------|---------|
|  |          |         |
| ختم التوثيق   |          |         |
|  | -1       | -1      |
|   |          | -2      |
|   |          | -3      |
|   | -2       | -4      |
|   |          | -5      |
|   |          | -6      |



|  |   |   |   |
|--|---|---|---|
| <p>نموذج ت/ 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر State of Qatar</p>  | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p>  | <p>نونة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>   |
| <p>General Assembly shall have the right to deliberate on serious matters that may arise during the meeting.</p> <p>Should the number of shareholders who represent at least 5% of the Company's capital request the inclusion of specific matters in the agenda, the Board shall respond to such request, or otherwise the General Assembly shall be entitled to consider discussing the same during the meeting.</p> | <p>المسائل المدرجة بجدول الأعمال بموجب تلك يكون للجمعية حق المناولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع.</p> <p>وإذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (5%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.</p>                    | <p>المسائل المدرجة بجدول الأعمال بموجب تلك يكون للجمعية حق المناولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع.</p> <p>وإذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (5%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.</p>                    | <p>المسائل المدرجة بجدول الأعمال بموجب تلك يكون للجمعية حق المناولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع.</p> <p>وإذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (5%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.</p>                    |
| <p><b>Article (45)</b><br/><b>Chairmanship of the General Assembly</b></p> <p>The General Assembly shall be presided by the Chairman or his deputy or whoever the Board assigns therefor. In the absence of such persons, the General Assembly shall appoint a Chairman and a secretary for such meeting from amongst the members of the Board or any one of the shareholders.</p>                                     | <p><b>المادة (45)</b><br/><b>ترأس الجمعية العامة</b></p> <p>يتولى رئاسة الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من يتكده مجلس الإدارة لذلك، وفي حالة تخلف المنكوبين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما تعين الجمعية مقررراً للاجتماع من بين اعضاء المجلس أو أي من المساهمين.</p> | <p><b>المادة (45)</b><br/><b>ترأس الجمعية العامة</b></p> <p>يتولى رئاسة الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من يتكده مجلس الإدارة لذلك، وفي حالة تخلف المنكوبين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما تعين الجمعية مقررراً للاجتماع من بين اعضاء المجلس أو أي من المساهمين.</p> | <p><b>المادة (45)</b><br/><b>ترأس الجمعية العامة</b></p> <p>يتولى رئاسة الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من يتكده مجلس الإدارة لذلك، وفي حالة تخلف المنكوبين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما تعين الجمعية مقررراً للاجتماع من بين اعضاء المجلس أو أي من المساهمين.</p> |
| <p>Where the General Assembly is discussing a matter related to the Chairman of the meeting, it shall select another person from among the shareholders to preside over the meeting.</p>   | <p>Where the General Assembly is discussing a matter related to the Chairman of the meeting, it shall select another person from among the shareholders to preside over the meeting.</p>  | <p>Where the General Assembly is discussing a matter related to the Chairman of the meeting, it shall select another person from among the shareholders to preside over the meeting.</p>  | <p>Where the General Assembly is discussing a matter related to the Chairman of the meeting, it shall select another person from among the shareholders to preside over the meeting.</p>  |
| <p><b>Article (46)</b><br/><b>Conditions for holding a General Assembly</b></p> <p>The General Assembly shall be validly convened if the following conditions are complied with:</p>   | <p><b>المادة (46)</b><br/><b>شروط انعقاد الجمعية العامة</b></p> <p>يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة ما يلي:</p>   | <p><b>المادة (46)</b><br/><b>شروط انعقاد الجمعية العامة</b></p> <p>يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة ما يلي:</p>   | <p><b>المادة (46)</b><br/><b>شروط انعقاد الجمعية العامة</b></p> <p>يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة ما يلي:</p>   |
| <p>الموثق</p> <p>ختم التوثيق</p> <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>1951</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>1-<br/>2-</p>  | <p>الأطراف</p> <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   | <p>الأطراف</p> <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   |



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



نموذج ت/ 1

محضر توثيق رقم (.....)

1. circulating an invitation prior to the meeting to the Department to send a representative to attend on its behalf;
2. a number of shareholders representing at least 50% of the Company's capital attends the meeting. If quorum is not present in the first meeting, a second meeting shall be held within fifteen days following the adjourned first meeting according to the provisions of Article 121 of the Companies Law; and
3. attendance of the Company's external auditors.

Invitation shall be sent at least three days prior to the meeting. The second meeting shall be valid regardless of the number of shares represented therein.

The resolutions of the General Assembly shall be adopted by the absolute majority of the shares represented therein.

المادة (47)

Shareholders Rights at a General Assembly

Each shareholder shall have the right to discuss the matters listed in the agenda of a General Assembly and to seek clarifications from the Board. The Board shall respond to the questions raised to the extent that it is not detrimental to the Company's interests to do so.

A shareholder may revert to the General Assembly should it feels that the response to its query is not satisfactory. A decision

1. توجيه الدعوة إلى الإدارة لإيفاد ممثل عنها لحضور الاجتماع.
2. حضور عدد من المساهمين يمثلون (50%) من رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر النصاب في هذا الاجتماع وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الخمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول وفقاً لأحكام المادة 121 من قانون الشركات التجارية؛ و
3. حضور مدقق حسابات الشركة.

و يجب أن توجه الدعوة قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه. وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

المادة (47)

حقوق المساهمين في الجمعية العامة

يكون لكل مساهم الحق في مناقشة المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، ويلتزم أعضاء المجلس بالإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر.

وللمساهم أن يحتكم إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف، ويكون قرار الجمعية العامة واجب التنفيذ.

الموثق

~~\_\_\_\_\_~~

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

~~\_\_\_\_\_~~

-1

-2

-3

-4

-5

-6



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
قطر • State of Qatar

وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
قطر • State of Qatar



نموذج ث/ 1

محضر توثيق رقم (.....)

issued by the General Assembly to this effect shall be duly implemented.

A shareholder shall have the right to object to any decision it deems to be for the interest of or is disadvantageous to a certain group of shareholders; or which gives special benefit to Board members or others without regard to the Company's interests, and shall be entitled to record such objection in the minutes and shall be entitled to invalidate what it has objected to in accordance with the provisions of the Companies Law.

ويحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة، وثباته في محضر الاجتماع وحظه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

Article (48)

Voting at a General Assembly

Voting at the General Assembly shall take place by a show of hands or any other means resolved by the General Assembly.

Shareholders may participate in and vote on the deliberations of the General Assembly electronically in accordance with the rules set forth by the Ministry in liaison with the Authority.

Voting shall be made by secret ballot if the decision relates to the election of Board members, or their removal from office, or the bringing of legal proceedings against them or a request by the Chairman or a number of shareholders representing at least one tenth of those present at such a meeting. The Board members may not participate in voting on the decisions of the General Assembly on matters concerning their discharge of liability to the Company.

المادة (48)

التصويت في الجمعية العامة

يكون التصويت في الجمعية العامة بطريقة التصويت برفع الأيدي أو بأي طريقة أخرى تقرها الجمعية.

ويجوز أن تكون مشاركة المساهم في مداولة الجمعية العامة والتصويت فيها إلكترونياً، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة وبالتنسيق مع الهيئة.

ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشرين الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإبراء نعتهم من المسؤولية.

الموثق

~~\_\_\_\_\_~~

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2

-3

-4

-5

-6



نموذج ث/ 1  
محضر توثيق رقم (.....)

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
State of Qatar - دولة قطر



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

The decisions issued by the General Assembly in accordance with the provisions of the Companies Law and these Articles of Association shall be binding on all shareholders whether they are present in or absent from the meeting in which the decisions were taken and whether they are in agreement or disagreement.

The Board shall implement such decisions as soon as they are issued.

**Article (49)**  
**Minutes of the General Assembly**

The minutes of the General Assembly shall indicate the names of the attending shareholders, either in person or by proxy, the number of shares held in person or represented by proxy, the number of votes allocated thereto, decisions made, the number of votes for or against them, and an adequate summary of discussions held during the meeting. These minutes shall be signed by the Chairman, secretary, vote collectors and external auditors. Signatories to the minutes shall be liable for the validity of the content thereof.

**Article (50)**  
**Recoding of Minutes of the General Assembly**

Minutes of the General Assembly shall be recarded in a special register.

وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة ملزمة لجميع المساهمين، سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه أو غائبين، وسواء كانوا موافقين أو مخالفين لها. وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها.

**المادة (49)**

**محاضر الجمعية العامة**

يحرر محضر باجتماع الجمعية العامة، مرفقاً به بيان بأسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو بالإثابة، وعدد الأصوات المقررة للأسهم والقرارات للصادرة وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلصات وإقية للمناقشات التي دارت في الاجتماع، ويوقع للمحضر رئيس الجمعية ومقررها وجامعو الأصوات ومدققو الحسابات، ويكون الموقعون على محضر الاجتماع مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه.

**المادة (50)**

**تدوين محاضر الجمعية العامة**


تدون محاضر لاجتماعات الجمعية العامة في سجل خاص.

|             |          |         |    |
|-------------|----------|---------|----|
| الموثق      |          |         |    |
| ختم التوثيق | الشاهدان | الأطراف |    |
|             | -1       | -1      | -1 |
|             | -2       | -2      | -2 |
|             |          | -3      | -3 |
|             |          | -4      | -4 |
|             |          | -5      | -5 |
|             |          | -6      | -6 |



|  |  |   |
|--|--|---|
| <p>نموذج ث 1/<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>   | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>Companies Affair Dept.</p> |
| <p>The registers and minutes of the General Assembly shall be governed by the same provisions as the registers and minutes of the Board pursuant to Article 106 of the Companies Law.</p> <p>A copy of the minutes of the General Assembly shall be sent to the Department within a maximum of seven days from the date of the meeting.</p> <p><b>Article (51)</b><br/><b>Dismissal of Board Members and External Auditors</b></p> <p>The General Assembly may remove Board members from office or external auditors and file a liability action against them. Its decision shall be valid if adopted by shareholders holding half of the capital after deducting the share of the Board member whose removal from office is under consideration.</p> <p>The Board members removed from office may not be re-elected to the Board before the expiration of five years from the date of their removal.</p> <p><b>CHAPTER SIX</b><br/><b>Extraordinary General Assembly</b></p> <p><b>Article (52)</b></p> <p>Resolutions on the following matters shall not be passed except in an Extraordinary General Assembly:</p> <p>1. amending the Company's Memorandum of Association or these Articles of Association;</p> | <p>وتسري على سجلات ومحاضر الاجتماعات الخاصة بسجلات ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة الواردة في المادة (106) من قانون الشركات التجارية.</p> <p>ويجب إرسال صورة من محضر لاجتماع الجمعية العامة للشركة إلى الإدارة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ انعقادها.</p> <p><b>المادة (51)</b><br/><b>عزل أعضاء مجلس الإدارة أو المدققين</b></p> <p>للجمعية العامة أن تقرر عزل أعضاء مجلس الإدارة أو المدققين ورفع دعوى المسؤولية عليهم، ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه المساهمون أو الشركاء الحائزون لتصف رأس المال بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في أمر عزله من أعضاء هذا المجلس.</p> <p>ولا يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المعزولين في مجلس الإدارة قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم.</p> <p><b>الفصل السادس</b><br/><b>الجمعية العامة غير العادية</b></p> <p><b>المادة (52)</b></p> <p>لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العامة المنعقدة بصفة غير عادية:</p> <p>1. تعديل عقد الشركة أو نظامها الأساسي؛</p> | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>Companies Affair Dept.</p> |
| <p>الموثق</p> <p><del>_____</del></p> <p>ختم التوثيق</p> <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>1951</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>  | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>  |



| دولة قطر   |   | وزارة العدل   |                    | إدارة التوثيق  |                |
|--|---|---|--------------------|--|----------------|
| <p>نموذج 1/</p> <p>محضر توثيق رقم (.....)</p>  |   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>State of Qatar</p> |                    | <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies' Affairs Dept.</p> |                |
| <p>2. increasing or decreasing the Company's capital;</p> <p>3. extending the term of the Company;</p> <p>4. dissolving, liquidating or converting the Company, or its merger with, or acquisition by another Company;</p> <p>5. selling the entire project for which the Company was established, or disposing of it in any other way;</p> <p>6. in compliance with the provisions prescribed by the Authority, and the instructions of the Qatar Central Bank, any transaction or a series of linked or related transactions with related parties aiming to acquire, sell, lease, exchange or otherwise dispose of (except for establishing guarantees) assets of the Company or assets to be acquired by the Company, or transactions which would change the essential nature of the Company business, or those whose gross value exceeds 10% of the lesser of either the Company's market value or the net value of the Company's assets according to its latest published financial statements; and</p> <p>7. any deal or transaction, or several related deals or transactions, within a year from the date of the first deal or transaction, which aims at selling the assets of the Company or disposing of those assets or the assets that the Company will otherwise acquire, if the total value of the deal or the transaction or the related deals or transactions is equal to 51% or more of the market value of the Company or the</p> | <p>2. زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة؛</p> <p>3. تمديد مدة الشركة؛</p> <p>4. حل الشركة أو تصفيتها أو تحويلها أو اندماجها في شركة أخرى أو الامتلاك عليها؛</p> <p>5. بيع كل للمشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر؛</p> <p>6. عملاً بأحكام نظام الحوكمة الذي تضعه الهيئة والتعليمات التي يوجهها مصرف قطر المركزي، أي صفقة أو مجموعة صفقات متصلة أو متعلقة تُبرم مع أطراف ذات علاقة وتهدف إلى امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو للتصرف (باستثناء إنشاء الضمانات) بأصول الشركة أو الأصول التي ستكتسبها الشركة أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل الشركة أو التي تتجاوز قيمتها الإجمالية 10% من القيمة الأقل بين القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لآخر بيانات مالية مطبوعة؛</p> <p>و</p> <p>7. أي صفقة أو تعامل أو عدة صفقات أو تعاملات متصلة، خلال سنة من تاريخ الصفقة الأولى أو التعامل الأول، يهدف إلى بيع أصول الشركة أو القيام بأي تصرف آخر على تلك الأصول، أو الأصول التي ستكتسبها الشركة، إذا كانت القيمة الإجمالية للصفقة أو التعامل أو الصفقات أو</p> | <p>الموثق</p>   | <p>ختم التوثيق</p> | <p>الشاهدان</p>  | <p>الأطراف</p> |
|   |   | <p>1</p>  | <p>1</p>           | <p>2</p>   | <p>2</p>       |
| <p>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.</p> <p>1951</p>   |   | <p>3</p>  | <p>3</p>           | <p>4</p>   | <p>4</p>       |
|  |   | <p>5</p>  | <p>5</p>           | <p>6</p>   | <p>6</p>       |



|  |   |  |
|--|---|--|
| <p>نموذج ت/1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر State of Qatar</p> <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Trade and Industry<br/>دولة قطر State of Qatar</p> <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.</p>   | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>  |
| <p>value of its net assets according to the latest financial statements announced, whichever is less. For the purposes of this paragraph, the assets of the Company shall include the assets of all of its subsidiaries. The papers for the invitation to the Extraordinary General Assembly shall include sufficient details about the disposal and its terms and conditions.</p> <p>Resolutions concerning the above matters shall be recorded on the commercial register.</p> <p>An Extraordinary General Assembly shall not be entitled to make amendments to these Articles of Association that are likely to increase the liabilities of the shareholders, change the Company's nationality or transfer its head office outside of the State. Any provisions stipulating otherwise shall be null and void.</p> | <p>التعاملات المتصلة تساوي في مجموعها (51%) أو أكثر من القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصولها وفقاً لآخر بيانات مالية معلنة لئيهما أقل، ولأغراض هذه الفقرة تشمل أصول الشركة أصول أية شركة تابعة لها. ويجب أن تشمل أوراق الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية على قدر كاف من التفاصيل عن التصرف وشروطه وأحكامه.</p> <p>ويجب أن يُوَظَر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل. ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للشركة يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو تغيير جنسيتها؛ أو نقل للمركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة إلى دولة أخرى، ويقع باطلاً كل قرار يقضي بغير ذلك.</p> | <p>المادة (53)<br/>دعوة الجمعية العامة غير العادية</p> <p>لا تجتمع الجمعية العامة غير العادية إلا بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب منه ذلك عدد من المساهمين يمثلون (25%) من رأس مال الشركة على الأقل.</p> <p>فإذا لم يتم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الطلب، جاز للطالبيين أن يتقدموا إلى الإدارة لتوجيه الدعوة على نفقة الشركة.</p> |
| <p>Article (53)<br/>Convening an Extraordinary General Assembly</p>  | <p>المادة (53)<br/>دعوة الجمعية العامة غير العادية</p>  | <p>المادة (53)<br/>دعوة الجمعية العامة غير العادية</p>   |
| <p>An Extraordinary General Assembly shall convene only upon the invitation of the Board. The Board shall issue an invitation if so requested by a number of shareholders representing at least 25% of the Company's capital.</p> <p>If the Board fails to do so within fifteen days from the date of a request, the relevant shareholders may request the Department to issue the invitation at the expense of the Company.</p>   | <p>المادة (53)<br/>دعوة الجمعية العامة غير العادية</p> <p>لا تجتمع الجمعية العامة غير العادية إلا بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب منه ذلك عدد من المساهمين يمثلون (25%) من رأس مال الشركة على الأقل.</p> <p>فإذا لم يتم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الطلب، جاز للطالبيين أن يتقدموا إلى الإدارة لتوجيه الدعوة على نفقة الشركة.</p>  | <p>المادة (53)<br/>دعوة الجمعية العامة غير العادية</p> <p>لا تجتمع الجمعية العامة غير العادية إلا بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب منه ذلك عدد من المساهمين يمثلون (25%) من رأس مال الشركة على الأقل.</p> <p>فإذا لم يتم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الطلب، جاز للطالبيين أن يتقدموا إلى الإدارة لتوجيه الدعوة على نفقة الشركة.</p> |
| <p>الموثق</p>  | <p>الشاهدان</p>   | <p>الأطراف</p>   |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>  | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   |



نموذج ث / 1  
محضر توثيق رقم (.....)



دولة قطر  
وزارة العدل  
إدارة التوثيق

المادة (54)

Article (54)  
Quorum for the Extraordinary General Assembly

An Extraordinary General Assembly shall be valid only if attended by shareholders representing at least 75% of the Company's capital.

If quorum is not present, the meeting shall be held within thirty days following the adjourned first meeting.

The second meeting shall be valid if attended by shareholders representing 50% of the Company's capital.

If quorum is not present during the second meeting, a third meeting shall be convened after thirty days following the second adjourned meeting. The third meeting shall be validly convened regardless of the number of shareholders attending the meeting.

If the Extraordinary General Assembly is convened to resolve on matters set out in items (4) and (5) of Article 137 of the Companies Law, the meeting shall be valid only if attended by shareholders representing at least 75% of the Company's capital.

The Board shall register the Extraordinary General Assembly Resolutions if they include an amendment to these Articles of Association.

Extraordinary General Assembly Resolutions shall be passed by a two thirds majority of the shares represented in the meeting.

النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة غير العادية

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً، إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (75%) من رأس مال الشركة على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب وجب دعوة هذه الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول.

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون (50%) من رأس مال الشركة.

وإذا لم يتوفر النصاب في الاجتماع الثاني توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث يعقد بعد انقضاء ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد للاجتماع الثاني، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أياً كان عدد الحاضرين.


وإذا تعلق الأمر باتخاذ قرار في الجمعية العامة غير العادية بشأن أي من المسائل المتكورة في البندين (4) و (5) من المادة (137) من قانون الشركات التجارية، فيشترط لصحة أي اجتماع حضور مساهمين يمثلون (75%) من رأس مال الشركة على الأقل.

وعلى مجلس الإدارة أن يشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية إذا تضمنت تعديل للنظام الأساسي هذا.



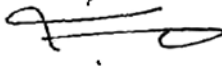

وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.

|             |          |         |    |
|-------------|----------|---------|----|
| الموثق      |          |         |    |
| ختم التوثيق | الشاهدان | الأطراف |    |
|             | -1       | -1      | -1 |
|             | -2       | -2      | -2 |
|             | -3       |         | -3 |
|             | -4       |         | -4 |
|             | -5       |         | -5 |
|             | -6       |         | -6 |



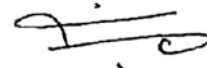


|  |   |   |
|--|---|---|
| <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>State of Qatar</p> <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.</p>   | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>   |
| <p>نموذج ث/ 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>المادة (55)<br/>فصل السابع<br/>مدقق الحسابات الخارجيين<br/>المادة (56)</p>   | <p>المادة (55)<br/>فصل السابع<br/>مدقق الحسابات الخارجيين<br/>المادة (56)</p>   |
| <p><b>Article (55)</b><br/>Unless stipulated otherwise, the provisions pertaining to a General Assembly shall apply to an Extraordinary General Assembly.</p> <p><b>CHAPTER SEVEN</b><br/><b>External Auditors</b></p> <p><b>Article (56)</b><br/>Without prejudice to the provisions of Articles 143, 150 and 151 of the Companies Law, the Company shall have one or more external auditors appointed by the General Assembly for each year. The General Assembly shall determine the fees of the external auditor(s). Also, it may reappoint the external auditor(s) provided that the period of appointment shall not exceed five consecutive years. The Board may not be authorised in this regard. The external auditors shall be enrolled in the external auditors' register in accordance with applicable laws and regulations.</p> <p><b>Article (57)</b><br/><b>External Auditor Responsibilities</b><br/>The external auditor shall be responsible to carry out the following tasks:<br/>1. to audit the accounts of the Company according to accredited auditing rules, as well as the requirements and scientific and technical principles of the profession;<br/>2. to inspect the Company's balance sheet and the profit and loss accounts;</p> | <p>كما لم يرد به نص تسري على الجمعية العامة غير العادية ذات الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة.</p> <p>مع عدم الإخلال بأحكام المواد 143 و 150 و 151 من قانون الشركات التجارية يكون للشركة مدقق حسابات خارجي أو أكثر تعينه الجمعية العامة لمدة سنة ويتولى تقدير أتعابه، ويجوز لها إعادة تعيينه، على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة، ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في هذا الشأن. ويشترط في مدقق الحسابات أن يكون اسمه مقيداً في سجل مدققي الحسابات الخارجية طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.</p> <p>1. تدقيق حسابات الشركة وفقاً لتواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية؛<br/>2. فحص ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر؛</p> | <p>كما لم يرد به نص تسري على الجمعية العامة غير العادية ذات الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة.</p> <p>مع عدم الإخلال بأحكام المواد 143 و 150 و 151 من قانون الشركات التجارية يكون للشركة مدقق حسابات خارجي أو أكثر تعينه الجمعية العامة لمدة سنة ويتولى تقدير أتعابه، ويجوز لها إعادة تعيينه، على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة، ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في هذا الشأن. ويشترط في مدقق الحسابات أن يكون اسمه مقيداً في سجل مدققي الحسابات الخارجية طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.</p> <p>1. تدقيق حسابات الشركة وفقاً لتواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية؛<br/>2. فحص ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر؛</p> |
| <p>الموثق</p>  | <p>الشاهدان</p>   | <p>الأطراف</p>  |
| <p>ختم التوثيق</p>    | <p>1-<br/>2-</p>  | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>  |



|   |  |  |   |
|---|--|--|---|
| <p>نموذج ت/1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>   |  <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.</p> | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p> |
| <p>3. to supervise the Company's implementation of the law and these Articles of Association;</p> <p>4. to inspect the Company's financial and administrative systems as well as the internal financial auditing systems in order to ensure its compliance with good conduct and good keeping of the Company's finances;</p> <p>5. to verify the assets of the Company and its ownership and ensure legal compliance and validity of the Company's obligations;</p> <p>6. to review the Board's resolutions and the instructions issued by it; and</p> <p>7. to carry out any other duties required under the Companies Law, the Law Regulating Auditors' Profession and other relevant auditing systems and principles.</p> <p>The external auditor shall submit a written report of its findings to the General Assembly. Such auditor or its representative shall present the report to the General Assembly. A copy of such report shall be sent to the Department.</p> <p style="text-align: center;"><b>Article (58)</b><br/><b>External Auditor Report</b></p> <p>The external auditor's report referred to in Article 56 shall include the following:</p> | <p>3. ملاحظة تطبيق القانون والنظام الأساسي للشركة؛</p> <p>4. فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة ولقائمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملامتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها؛</p> <p>5. التحقق من موجودات الشركة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها؛</p> <p>6. الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة؛</p> <p>7. أي واجبات أخرى يتعين على منقح الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات التجارية وقانون تنظيم مهنة تدقيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات.</p> <p>ويقدم منقح الحسابات الخارجي للجمعية العامة تقريراً كتابياً عن مهمته، وعليه أو من ينتدبه أن ينظر التقرير أمام الجمعية العامة، ويرسل منقح الحسابات نسخة من هذا التقرير إلى الإدارة.</p> <p style="text-align: center;"><b>المادة (58)</b><br/><b>تقرير منقح الحسابات</b></p> <p>يجب أن يتضمن تقرير منقح الحسابات المشار إليه في المادة السابقة ما يلي:</p> | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>      |
| <p>الموثق</p>    | <p>الشاهدان</p>  | <p>الأطراف</p>                                      |   |
| <p>ختم التوثيق</p>   |  |  |   |



|   |  |  |   |
|---|--|--|---|
| <p>نموذج ت/1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p> | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>   |
| <ol style="list-style-type: none"> <li>whether the external auditor has satisfactorily obtained all information, statements and clarifications that it deems necessary to perform its duties;</li> <li>whether the Company's regular accounts and records are consistent with international accredited accounting standards;</li> <li>whether the auditing procedures made by it for the accounts of the Company are considered sufficient in its opinion to form a reasonable basis for expressing its opinion as to the financial position, business results and cash flows of the Company in accordance with international accredited auditing standards;</li> <li>whether the financial statements contained in the Board's report addressed to the General Assembly conform to the Company's records and ledgers;</li> <li>whether stocktaking was duly conducted; and</li> <li>whether there were violations of the provisions of the Companies Law or these Articles of Association, which occurred during the year the subject of the audit and whether they had fundamental impact on the results of the Company's business and financial position. If these violations still exist according to the information made available to him.</li> </ol> |  |  | <ol style="list-style-type: none"> <li>أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رآها ضرورة لأداء عمله؛</li> <li>أن الشركة تملك حسابات وسجلات منتظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً؛</li> <li>أن إجراءات التدقيق التي قام بها لخصائبات الشركة تعتبر كافية في رأيه لتشكيل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً؛</li> <li>أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها؛</li> <li>أن الجرد قد أُجري وفقاً للأصول المرعية؛ و</li> <li>بيان المخالفات لأحكام قانون الشركات أو للنظام الأساسي للشركة التي وقعت خلال السنة محل التدقيق، ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود للمعلومات التي توفرت لديه.</li> </ol> |
| <p>الموثق</p>    |  |  |   |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>الشاهدان</p>  | <p>الأطراف</p>    | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>  |



|  |   |   |  |
|--|---|---|--|
| <p>نموذج ١/<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.<br/>المادة (59)</p> | <p>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>   |
| <p><b>Article (59)</b><br/><b>External Auditors Responsibility</b></p> <p>The external auditor shall be responsible for the authenticity of the information and details stipulated in its report in its capacity as a representative of all shareholders. Each shareholder shall have the right, during the General Assembly, to discuss and request clarification from the external auditor with regards to the content of its report.</p>                                      | <p>مسؤولية مدقق الحسابات</p> <p>يكون مدقق الحسابات مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش المدقق وأن يستوضحه عما ورد في هذا التقرير.</p>                               | <p>الفصل الثامن<br/>مالية الشركة<br/>المادة (60)<br/>السنة المالية</p>  | <p>السنة المالية للشركة مدتها اثني عشر شهراً تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة.</p> |
| <p><b>CHAPTER EIGHT</b><br/><b>Company Finance</b></p> <p><b>Article (60)</b><br/><b>Financial Year</b></p> <p>The Company shall have a fiscal year of not less than twelve months, which shall commence on the 1<sup>st</sup> of January and end on the 31<sup>st</sup> of December of each year.</p>   | <p>المادة (61)<br/>التقارير المالية</p> <p>يعرض مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية للشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي على مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل.</p> | <p>المادة (61)<br/>التقارير المالية</p>   | <p>ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء.</p>   |
| <p><b>Article (61)</b><br/><b>Financial Reporting</b></p> <p>At least two months prior to the annual General Assembly, the Board shall present to the auditor, in each fiscal year, the Company's balance sheet, profit-and-loss accounts, and the external auditor's report on the Company's activities during the previous fiscal year and its financial position.</p> <p>The abovementioned documents shall be signed by either the Chairman or one of the Board members.</p> | <p>الموتق</p>   | <p>المادة (61)<br/>التقارير المالية</p>   | <p>ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء.</p>   |
| <p>ختم التوثيق</p> <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.<br/>1951</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1<br/>-2</p>  | <p>الأطراف</p> <p>-1<br/>-2<br/>-3<br/>-4<br/>-5<br/>-6</p>   | <p>الأطراف</p> <p>-1<br/>-2<br/>-3<br/>-4<br/>-5<br/>-6</p>  |



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



نشر التقارير المالية

نموذج ت/1

محضر توثيق رقم (.....)

Article (62)

Publication of Financial Statements

The Company shall publish biannual financial reports in a local Arabic daily newspaper and on the Company's website for the shareholders' review. The external auditor shall verify these reports and they shall not be published without the approval of the Department.

على الشركة نشر تقارير مالية نصف سنوية في الصحف المحلية اليومية التي تصدر باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة، لإطلاع المساهمين، على أن تتم مراجعة هذه التقارير من قبل مدقق الحسابات، ولا يجوز نشرها إلا بعد موافقة الإدارة.

Article (63)

Annual Deductions

An amount of 10% of the net profit shall be deducted annually to be appropriated for the legal reserve account. The General Assembly may suspend such deduction if the reserve reaches 100% of the paid capital. Should the legal reserve become less than the abovementioned percentage, the deduction shall resume until such reserve reaches the relevant percentage.

المادة (63)  
الاحتطاع من الأرباح

تُقتطع سنوياً نسبة 10% من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة إيقاف هذا الاحتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة يجب إعادة الاحتطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة.

The legal reserve may not be distributed to the shareholders, however it shall be permissible to use any excess of the paid capital for dividend distribution to the shareholders up to 5% in the years during which the profits of the Company do not allow the provision of such limit, pursuant to the provisions of the Law of Qatar Central Bank number 13 of 2012 and the regulations issued in this regard.

ولا يجوز توزيع الاحتياطي للقانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه عن النسبة المقررة، في توزيع أرباح تصل إلى 5% وذلك في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً صافية تكفي لتوزيع هذه النسبة، تطبيقاً لأحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 واللوائح الصادرة في هذا الشأن.

الموثق

ختم التوثيق



الشاهدان

-1

-2

الأطراف

-1

-2



-3

-4


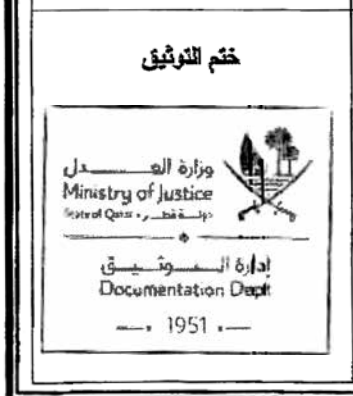
-5

-6



|   |  |  |  |
|---|--|--|--|
| <p>نموذج ث / 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>State of Qatar - دولة قطر</p>   | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>State of Qatar - دولة قطر</p> <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept.</p>  | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>  |
| <p><b>Article (64)</b><br/><b>Optional Reserve Account</b></p> <p>The General Assembly may, upon the recommendation of the Board, determine to deduct part of the net profits for an optional reserve account.</p> <p>Such reserve shall be used for the purposes determined by the General Assembly.</p>   | <p><b>المادة (64)</b><br/><b>الاحتياطي الاختياري</b></p> <p>يجوز للجمعية العامة، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري.</p> <p>ويستعمل الاحتياطي الاختياري في اللجوء التي تقرها الجمعية العامة.</p>   | <p><b>المادة (64)</b><br/><b>الاحتياطي الاختياري</b></p> <p>يجوز للجمعية العامة، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري.</p> <p>ويستعمل الاحتياطي الاختياري في اللجوء التي تقرها الجمعية العامة.</p>   | <p><b>المادة (64)</b><br/><b>الاحتياطي الاختياري</b></p> <p>يجوز للجمعية العامة، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري.</p> <p>ويستعمل الاحتياطي الاختياري في اللجوء التي تقرها الجمعية العامة.</p>   |
| <p><b>Article (65)</b></p> <p>A percentage specified by the Board shall be deducted annually from the gross profit of the Company for the depreciation of its assets or as a compensation for their devaluation. This percentage shall be used to repair or purchase the necessary material and equipment and shall not be distributed among shareholders.</p>  | <p><b>المادة (65)</b></p> <p>يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو للتعويض عن نزول قيمتها، وتستهلك هذه الأموال لشراء المواد والألات والمقتنات اللازمة أو لإصلاحها، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.</p>   | <p><b>المادة (65)</b></p> <p>يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو للتعويض عن نزول قيمتها، وتستهلك هذه الأموال لشراء المواد والألات والمقتنات اللازمة أو لإصلاحها، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.</p>   | <p><b>المادة (65)</b></p> <p>يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو للتعويض عن نزول قيمتها، وتستهلك هذه الأموال لشراء المواد والألات والمقتنات اللازمة أو لإصلاحها، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.</p>   |
| <p><b>Article (66)</b><br/><b>Employee Incentives</b></p> <p>The general assembly may, based on a recommendation from the Board, increase the capital by issuing new shares which value is paid from the general or voluntary reserve or revolved profits and allocated to support and motivate the Company employees. The Board has the power to determine the method of benefiting from these shares and their profits. The relevant QFMA rules shall apply in this regard.</p> | <p><b>المادة (66)</b><br/><b>حوافز الموظفين</b></p> <p>يجوز للجمعية العامة بناء على توصية من المجلس أن تقوم برفع رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة تسدد قيمتها من الاحتياطي العام أو الاختياري أو الأرباح المدورة وتخصص لدعم وتحفيز موظفي البنك، وعندها يكون للمجلس صلاحية تحديد طريقة الانقاع من هذه الأسهم وأرباحها، ويراعى في هذا الخصوص أنظمة الهيئة.</p> | <p><b>المادة (66)</b><br/><b>حوافز الموظفين</b></p> <p>يجوز للجمعية العامة بناء على توصية من المجلس أن تقوم برفع رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة تسدد قيمتها من الاحتياطي العام أو الاختياري أو الأرباح المدورة وتخصص لدعم وتحفيز موظفي البنك، وعندها يكون للمجلس صلاحية تحديد طريقة الانقاع من هذه الأسهم وأرباحها، ويراعى في هذا الخصوص أنظمة الهيئة.</p> | <p><b>المادة (66)</b><br/><b>حوافز الموظفين</b></p> <p>يجوز للجمعية العامة بناء على توصية من المجلس أن تقوم برفع رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة تسدد قيمتها من الاحتياطي العام أو الاختياري أو الأرباح المدورة وتخصص لدعم وتحفيز موظفي البنك، وعندها يكون للمجلس صلاحية تحديد طريقة الانقاع من هذه الأسهم وأرباحها، ويراعى في هذا الخصوص أنظمة الهيئة.</p> |
| <p>الموثق</p>    |  |  |  |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>  | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>   | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>   |



|   |   |  |
|---|---|--|
| <p>نموذج ث / 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.<br/>الجمعية العامة لمواجهة الارتفاعات</p>  | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>                          |
| <p>A portion of the profits, to be determined by the General Assembly, shall be deducted to meet the obligations imposed on the Company by virtue of the Labor Law. The Board may assign a certain amount to establish a special fund to support the Company's employees. The Board shall set the rules and regulations pertaining to such fund.</p>  | <p>يقتطع جزء من الأرباح تحده المتربة على الشركة بموجب قوانين العمل. يجوز لمجلس الإدارة تخصيص مبلغ لغايات تأسيس صندوق لتحفيز الموظفين ويضع مجلس الإدارة الأنظمة واللوائح المتعلقة بهذا الصندوق.</p>  |  |
| <p><b>Article (67)</b><br/><b>Profit Distribution</b></p> <p>Upon deducting the legal and optional reserves, 5% of the net profits shall be distributed to the shareholders.</p> <p>A shareholder shall be entitled to its share of the profits once a resolution is issued by the General Assembly in the place and time set by the Board in accordance with the rules and regulations of the Authority and the Financial Market.</p> <p>The Board of Directors may distribute quarterly or semi-annual interim dividends during the year in accordance with the regulations of Qatar Financial Markets Authority and the provisions of the Commercial Companies Law No. 11 of 2015 and its amendments by Law No. 8 of 2021.</p> | <p><b>المادة (67)</b><br/><b>توزيع الأرباح</b></p> <p>يجب توزيع نسبة 5% على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري. ويستحق المساهم حصته من الأرباح بعد قرار الجمعية العامة في المكان والميعاد اللذين يحددهما مجلس الإدارة وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيها الأسهم. يجوز لمجلس الإدارة توزيع ارباح مرحلية ربع سنوية أو نصف سنوية خلال العام وفقاً لضوابط هيئة قطر للأسواق المالية وأحكام قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بقانون رقم 8 لسنة 2021.</p> |  |
| <p>*Amended by EGM Resolution on 20\03\2024</p>   | <p>* عدلت بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 2024\03\20</p>   |  |
| <p>الموثق</p>    |   |  |
| <p>ختم التوثيق</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>   | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p> |



|   |  |  |  |
|---|--|--|--|
| <p>نموذج ش 1 /<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>   | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>  |  |
| <p>Article (68)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>   | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>  | <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs<br/>المادة (68)</p>  |
| <p>A percentage not exceeding 5% of the net profits shall be allocated to the remuneration of the Board members, after the deductions for depreciation and reserves and dividend distribution of a minimum of 5% of the Company paid up share capital to the shareholders.</p> <p>The remainder of the net profits shall be distributed as additional dividends to the shareholders, shall be brought forward, upon the recommendation of the Board, to the next fiscal year, or shall be allocated for setting up an extraordinary reserve fund or sinking fund.</p> | <p>يخصص من الباقي ما لا يزيد عن نسبة 5% من الربح الصافي بعد استنزاف الاستهلاكات والاحتياطيات وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين، وذلك لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية للأرباح أو يترك، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، إلى السنة المقبلة، أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير العاديين.</p> | <p>الفصل التاسع<br/>إنقضاء الشركة وتصفيتها<br/>المادة (69)</p> <p>تنقضي الشركة لأحد الأسباب التالية:</p> <p>1. إنقضاء المدة المحددة في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي هذا، ما لم تجدد المدة طبقاً للتواعد الواردة في أي منهما؛</p> | <p>Article (68)</p> <p>CHAPTER NINE<br/>Dissolution and Liquidation of the Company<br/>Article (69)</p> <p>The Company shall be dissolved for any of the following reasons:</p> <p>1. expiry of the term set forth in the Company's Memorandum of Association and these Articles of Association, unless renewed in accordance with the provisions therein;</p> |
| <p>الموثق</p>   | <p>الشاهدان</p>  | <p>الأطراف</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   |
| <p>ختم التوثيق</p>  | <p>1-<br/>2-</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   |
| <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept<br/>1951</p>   | <p>1-<br/>2-</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   | <p>1-<br/>2-<br/>3-<br/>4-<br/>5-<br/>6-</p>   |




|  |   |  |
|--|---|--|
| <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>نموذج ث / 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  |
| <p>2. fulfillment of the purpose for which the Company was established or if that purpose proves to be impossible for achievement;</p> <p>3. transfer of all Shares to a number of shareholders that is less than the number specified by applicable laws unless the Company, within six months of the transfer date, converts to another form of company or the number of shareholders increases to meet the minimum limit;</p> <p>4. depreciation of all or most of the Company's assets to an extent whereby the investment of the remaining assets is deemed infeasible;</p> <p>5. an Extraordinary General Assembly Resolution is issued approving the dissolution of the Company prior to the expiry of its term;</p> <p>6. merger of the Company into another; or</p> <p>7. issuance of a court order dissolving the Company or declaring its bankruptcy.</p> | <p>2. إنتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله أو استحالة تحقيقه؛</p> <p>3. إنتقال جميع الأسهم إلى عدد من المساهمين يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونياً إلا إذا قامت الشركة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الانتقال بالتحويل إلى نوع آخر من الشركات أو تمت زيادة عدد المساهمين إلى الحد الأدنى؛</p> <p>4. هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها، بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً؛</p> <p>5. صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على حل الشركة قبل انتهاء مدتها؛</p> <p>6. إنسجام الشركة في شركة أخرى؛ أو</p> <p>7. صدور حكم قضائي بحل الشركة أو إشهار إفلاسها.</p> | <p>الموثق</p> <p><del>_____</del></p>  |
| <p>Article (70)<br/>Company Losses Reaching Half the Share Capital</p> <p>If the Company sustains losses amounting to half of its capital, the Board shall convene an Extraordinary General Assembly to consider whether the Company shall be maintained or dissolved before the expiry of its term set out in these Articles of Association.</p>  | <p>المادة (70)<br/>خسارة الشركة لنصف رأس المال</p> <p>إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال، وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل الأجل المعين في نظامها.</p>   | <p>ختم التوثيق</p> <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept<br/>1951</p> |
| <p>الشاهدان</p> <p>1- _____</p> <p>2- _____</p>  | <p>الأطراف</p> <p>1- _____</p> <p>2- _____</p> <p>3- _____</p> <p>4- _____</p> <p>5- _____</p> <p>6- _____</p>  |  |



|  |   |  |   |
|--|---|--|---|
| <p>نموذج ت/ 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>   | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.</p>                      | <p>نولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p> |
| <p>If the Board fails to convene the Extraordinary General Assembly or if a resolution is not passed, any shareholder may request the competent court to dissolve the Company.</p>   | <p>فإذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة غير العادية، أو تعذر إصدار قرار في الموضوع، جاز لكل مساهم أن يطلب من المحكمة المختصة حل الشركة.</p>  |  |   |
| <p><b>Article (71)</b></p>   | <p><b>المادة (71)</b></p>   |  |   |
| <p>Should the number of shareholders decline in the Company from the required limit, the Company may transfer into a limited liability form. In such instance, the remaining number of shareholders shall be liable for the Company's debts within the limits of their assets.</p>                                     | <p>إذا نقص عدد المساهمين في الشركة عن الحد الأدنى المطلوب جاز تحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة، ويكون العدد المتبقي من المساهمين مسؤولاً عن ديون الشركة في حدود أصولهم.</p>                        |  |   |
| <p>Following a year of decline in the number of shareholders below the minimum limit, any shareholder may request the competent court to dissolve the Company.</p>   | <p>وإذا انقضت سنة كاملة على انخفاض عدد المساهمين عن الحد الأدنى، جاز لكل مساهم أن يطلب من المحكمة المختصة حل الشركة.</p>  |  |   |
| <p><b>Article (72)</b></p>   | <p><b>المادة (72)</b></p>   |  |   |
| <p>Once the Company is dissolved, it shall enter into the process of liquidation. Throughout the liquidation period, it shall maintain its corporate form to the extent required for the completion of the liquidation process. The term "under liquidation" shall be clearly appended to the name of the Company.</p> | <p>تدخل الشركة بمجرد حلها تحت التصفية، وتحفظ خلال مدة التصفية بالشخصية المعنوية بالقدر اللازم لأعمال التصفية، ويجب أن يضاف إلى اسم الشركة خلال هذه المدة عبارة (تحت التصفية) مكتوبة بطريقة واضحة.</p> |  |   |
| <p>الموثق</p>  | <p><del>_____</del></p>   |  |   |
| <p>ختم التوثيق</p> <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept.</p> <p>1951</p>   | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>   | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p> |   |



|  |  |  |   |
|--|--|--|---|
| <p>تموذج ث / 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>   | <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar</p> <p>إدارة شؤون الشركات<br/>Company's Affairs Dept<br/>المادة (73)</p> | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p>   |
| <p>Article (73)</p>  | <p>The liquidation of the Company shall be carried out according to the provisions of Articles 304 to 321 of the Companies Law.</p>  |  | <p>تم تصفية الشركة وفقاً للأحكام الواردة بالمواد من 304 إلى 321 من قانون الشركات.</p>   |
| <p>Article (74)</p>  | <p>Without prejudice to the provisions of Articles 271 to 289 of the Companies Law, the Company's assignment, merger, division and acquisition by another company may be carried out according to the provisions of Part 10 of the Companies Law.</p>  |  | <p>المادة (74)<br/>مع عدم الإخلال بأحكام المواد من 271 حتى 289 من قانون الشركات للتجارية يجوز تحول الشركة وإندماجها وتقسيمها والامتصاص عليها وفقاً للأحكام الواردة بالباب العاشر من قانون الشركات.</p>  |
| <p>Article (75)</p>  | <p>Any resolution issued by the General Assembly shall not absolve Board members from a civil liability due to the mistakes made by such members whilst executing their mandate.</p> <p>If the action that causes liability is brought before the General Assembly by way of a report by the Board or the external auditor, such action shall lapse after five years from the date when the General Assembly resolves to approve the Board's report.</p> <p>However, should the action attributed to Board members constitute a criminal offence, the claim shall only lapse upon a lapse of the criminal claim.</p> |  | <p>المادة (75)<br/>لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم.</p> <p>وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عُرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات الخارجي، فإن هذه الدعوى تسقط بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة.</p> <p>ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائياً أو جنحة، فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية.</p> |
| <p>الموثق</p>  | <p><del>.....</del></p>  |  | <p>.....</p>  |
| <p>ختم التوثيق</p>  | <p>الشاهدان</p> <p>-1</p> <p>-2</p>  | <p>الأطراف</p> <p>-1</p> <p>-2</p> <p>-3</p> <p>-4</p> <p>-5</p> <p>-6</p>   |   |



|  |   |  |   |
|--|---|--|---|
| <p>نموذج ث / 1<br/>محضر توثيق رقم (.....)</p>  | <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar</p>  | <p>دولة قطر<br/>وزارة العدل<br/>إدارة التوثيق</p> <p>وزارة التجارة والصناعة<br/>Ministry of Commerce and Industry<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة شؤون الشركات<br/>Companies Affairs Dept.</p> | <p>ويكون للإدارة ولكل مساهم مناشرة هذه الدعوى، ويقع الإلتزام<br/>شرطي في النظام الأساسي هذا يقضي بالتنازل عن الدعوى أو<br/>بتعليق مباشرتها على إذن سابق من الجمعية العامة، أو على اتخاذ<br/>أي إجراء آخر.</p> |
| <p><b>Article (76)</b><br/><b>General Provisions</b></p> <p>Unless stipulated otherwise herein, the provisions of the Companies Law shall apply. All modifications to such law shall be deemed an integral part hereof or an amendment hereto.</p>   | <p><b>المادة (76)</b><br/><b>أحكام ختامية</b></p> <p>فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام الأساسي، تسري أحكام قانون الشركات، وتعتبر جميع التعديلات التي تطرأ على ذلك القانون بمثابة بنود مكملة لهذا النظام أو معدلة له.</p> |  |   |
| <p><b>Article (77)</b><br/><b>Copies of the Articles</b></p> <p>These Articles of Association have been drawn up in five copies; one copy to be delivered to the Department, another copy to be delivered to the Ministry of Justice and the other copies to be kept with the Company.</p> | <p><b>المادة (77)</b><br/><b>نسخ النظام الأساسي</b></p> <p>حرر هذا النظام الأساسي من خمس نسخ، تُسلم نسخة إلى كل من الإدارة ووزارة العدل ويتم حفظ النسخ الأخرى مع الشركة.</p>  |  |   |
| <p>الموثق</p> <p>ختم التوثيق</p> <p>وزارة العدل<br/>Ministry of Justice<br/>دولة قطر - State of Qatar<br/>إدارة التوثيق<br/>Documentation Dept<br/>1951</p>  | <p>الشاهدان</p> <p>-1<br/>-2</p>  | <p>الأطراف</p> <p>-1<br/>-2<br/>-3<br/>-4<br/>-5<br/>-6</p>  |   |



دولة قطر

وزارة العدل

إدارة التوثيق

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
دولة قطر - State of Qatar



وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry  
دولة قطر - State of Qatar  
المادة (78) شؤون الشركات  
Company's Affairs Dept.  
لقانون المطبق وحل المنازعات

تموذج 1/

محضر توثيق رقم (.....)

Article (78)

Governing Law and Dispute Resolution

These Articles of Association shall be subject to the Laws of the State of Qatar, and the Courts of the State of Qatar shall have jurisdiction to look into any disputes arising out of the application of the provisions of these Articles of Associations.

يخضع هذا النظام الأساسي لقوانين دولة قطر وتختص المحاكم القطرية في النظر في أي نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام النظام الأساسي.

According to Extraordinary General Assembly decision on 20/3/2024

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 2024/3/20

التوقيع :

محمد بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ، رئيس مجلس الإدارة  
Mohammed Bin Hamad Bin Jassim Al-Thani, Chairman

2024 م قد حضر / تاريخ الإصدار: 2024-05-28 م أجد مانعاً شرعياً أو قانونياً

تم إصدار هذا المحضر بناء على طلب أطرافه بعد التحقق من هويتهم وموئبتهم . فلم أجد مانعاً قانونياً في توثيقه . دون أدنى مسئولية على إدارة التوثيق فيما يتعلق بأي التزامات تنشأ عند استعمال هذا المحضر.

كاتب العدل

وزارة العدل  
Ministry of Justice  
1951

أنا الموقع رئيسي قسم أمامي الأشخاص المذكورة من توثيقه قتلوته على

حرر هذا العقد من خ